



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية و التجارية

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

المرجع : / 2015

مذكرة بعنوان:

**أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – شلغوم العيد –**

مذكرة مكمله لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

إشراف الأستاذ:

سنوسي أسامة

- بوعشيبه رحمة

- سابع سعاد

- خبازة شيبيلة

السنة الجامعية: 2014 / 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان

قال رسول اله صلى الله عليه وسلم

«من أصنع لكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين»

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووقفنا إلى إنجاز هذا العمل. نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى كل من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى جميع الأساتذة الأفاضل ونخص بالشكر الأستاذ المشرف "أسامة سنوسي" الذي لم يبخل علينا يوما بعبائه وتوجيهاته في سبيل إتمام هذه المذكرة .

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الخالص للأستاذ "بوعشيبية محمود" الذي أمدنا بيد المساعدة في انجاز هذا العمل

و لا ننسى أن نشكر كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفرع وكالة شلغوم العيد على تعاونهم وصبرهم معنا ومدنا بالمعلومات اللازمة.

إلى كل الذين كانوا عوننا لنا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

شكرا



الإهداء

إلى من كانت لي السند في الحياة ونور عيني إلى رمز الصمود العناء إلى نبع الحنان

إلى من الجنة تحت قدميها أُمي الغالية "تورة" أطال الله في عمرها.

إلى من علمني معنى الحياة وكيف أقاوم مصاعب الحياة ببسالة إلى من أنفق النفس

والنفيس لتعليمي، ومن أردني أن أكون دوما متعلمة أبي الغالي "أحمد" أدامه الله.

إلى أقرب الناس إلى قلبي إخوتي "عبد الكريم" و "خديجة"

إلى جدّاي وجدّتاي أطال الله في أعمارهم

إلى كل عماتي وأعمامي، وخالاتي وأخوالي وعائلاتهم

إلى أعز صديقتي "صوفيا، سارة، خديجة، أسماء، سميرة،"

إلى شريكتاي في الأطروحة "رحمة، شبيلة"

وإهداء خاص إلى "مصطفى"

والكتكوت "محمد"

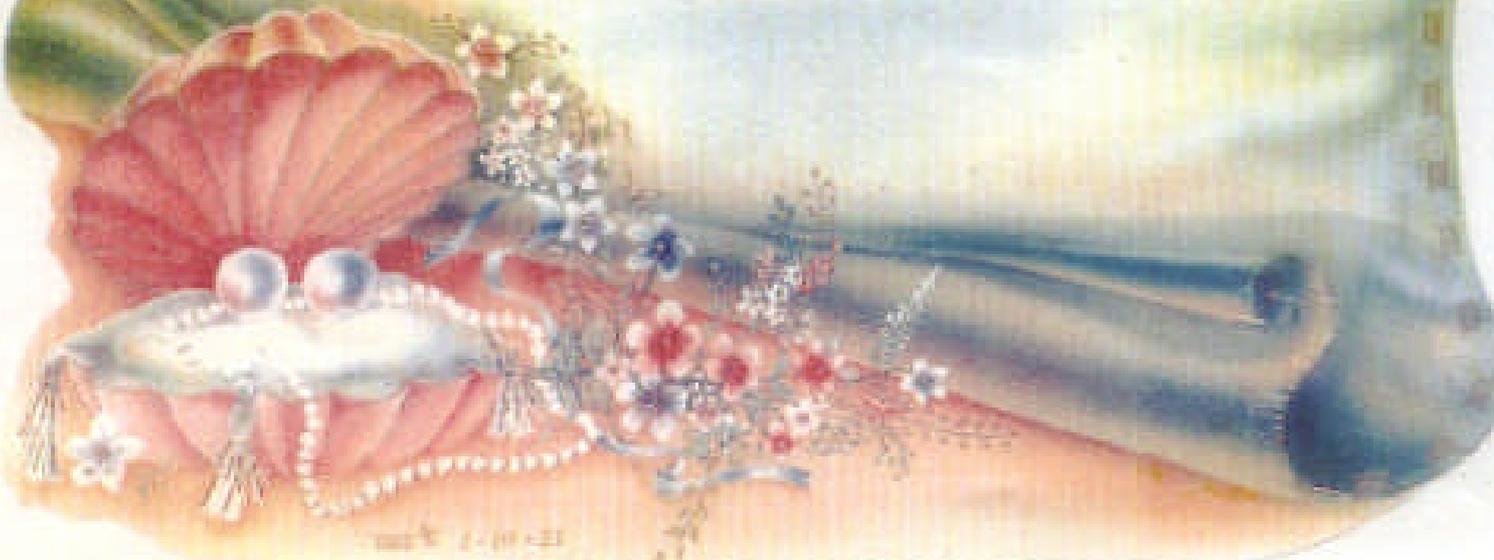
سعاد



الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات
إلا بذكركلى من أحمل اسمه بكل فخر ويا من أفتقدك منذ الصغر إلى روح أبي أهدي
هذه الثمرة التي لا تضاهي شيئا من جميلك وأدعو لك بالرحمة والمغفرة
إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى طريقي المستقيم والهداية إلى ينبوع الصبر
والتفاؤل والأمل فهي سندي وقوتي وملاذي إلى من أرضعتني الحب والحنان فهي
بلسم الشفاء والدتي وأمي الحبيبة إلى من أثروني على أنفسهم إلى من علموني الحياة إخوتي: فؤاد وعبد
الرزاق إلى صديقاتي اللتان تقاسمنا معا هذا البحث: رحمة وسعاد
إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي: (رحمة، سعاد، ريان، هاجر، وإبنة عمتي وأختي الحبيبة لبنى وفوزية
فمعهم سعدت في دروب الحياة الحلوة والحزينة. إلى كل أعمامي وعماتي وخالتي وأخوالي
وكل زوجاتهم أولادهم إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها جميلة
وأخيرا إلى كل طلبة حرم المركز الجامعي لميلة وجميع الأساتذة وإلى كل
من سقط من قلبي سهوا أهدي إليكم هذا العمل البسيط

شريحة



الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لسواء السبيل ووقفنا لإتمام هذا العمل نحمد حمدا كثيرا يوافي نعمة ويرفع نقمة

إلى من قال فيهما الرحمان: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى:

إلى التي حملتني وهن على وهن إلى أغلى ما في الوجود إلى منبع الخ=حنان الذي به علي تجود إلى التي لن أنسى فرحتها بنجاحي على مر العهود إن من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى

أغلى الحبايب إلى أجمل هدية من المولى: "أمي الحبيبة"

إلى من كلفه الله بالهيبة والوقار إلى من علمني معنى العطاء دون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو أن يمد الله في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى الغالي الذي أفنى من عمره السنين لأصل إلى هذا المستوى:

"أبي العزيز"

إلى سندي وقوتي في الحياة إلى بسمة تشرق كل صباح لتملأ الأجواء فرحا إلى إخوتي وأحبائي ومنبع

سروري: حسين، عبد الرحيم

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرها

إلى من فرحت لفرحنا وتقاسمت أحزاننا إلى من أثنت علي بفضلها وكرمها: جارتنا العزيزة نجاة وكل أفراد أسرتها.

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وأولادهم وأزواجهم

إلى من قاسمني إنجاز هذا العمل: سعاد، شبيلة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ورافقني طيلة سنوات إلى من أحببتهم في الله صديقاتي: سمية،

سعاد، خديجة، سارة، صوفيا، شبيلة، أسماء

إلى كل من عرفت وصادقت و"أحببت"

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع

إلى كل طالب علم

إلى كل من سقطوا من قلبي سهوا أهدي هذا العمل أرجو

أن يكون ذا نفع لكل من إطلع عليه.

رحمة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية و من أجل ذلك أجريت دراسة حالة لبنك BADR بوكالة شلغوم العيد. و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن بنك BADR يعتمد على أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان و خاصة الأدوات التقليدية (النسب المالية) و التي بفضلها تمكنت البنوك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها ،و كذلك انخفاض نسبة تعرض البنك للمخاطر ،كما توصلت الدراسة الى وجود صعوبات التي قد تشكل عائقا أمام محلل الائتمان لتطبيق أدوات التحليل المالي أهمها عدم تلقي محلل الائتمان لدورات تدريبية و كذلك عدم توفر المعلومات المالية المتعلقة بالعميل و عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تقارير المالية المقدمة للبنك.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ،مخاطر الائتمان ،النسب المالية ،القرض التتقيطي

Résumé

Le but de cette étude était d'évaluer la contribution des outils d'analyse financière dans l'évaluation du risque de crédit au niveau des banques commerciales. Et pour cela, une étude D'état Du banc BADR d'agence de chelghoum laid .

Cette étude a révélé un ensemble de résultats, les plus importants est que la banc BADR s'appuie sur des outils d'analyse financière dans l'évaluation du risque de crédit, notamment les instruments traditionnels (ratios financiers), et grâce auxquels les banques ont réussi à prédire les risques de crédit avant qu'ils ne surviennent, ainsi que la baisse du taux de risques dont les Banques sont exposées, l'étude a également révélé l'existence de difficultés qui peuvent constituer un obstacle à l'analyste de crédit pour l'application des outils d'analyse financières, les plus importantes, l'analyste de crédit ne reçoit pas de stages de formation ainsi que le manque d'information financiers relatives aux clients et non-divulgaration de l'informations comptable dans les rapports financières soumis à la banque.

Mots clés: analyse financière, les risques de crédit, les ratios financiers, Crédit scoring.

خطة البحث

الصفحة	العناوين
	الشكر
	الاهداء
I	الملخص
IV - II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الاشكال
VII	قائمة الملاحق
خطة البحث	
أ - ج	مقدمة عامة
43 - 4	الفصل الأول: التحليل المالي وأدواته
5	التمهيد
6	* المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.
6	- المطلب الأول: التحليل المالي -نشأة ومفهوم-
7	- المطلب الثاني: نتائج واستعمالات التحليل المالي.
11	- المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي.
13	* المبحث الثاني: العناصر الأساسية للتحليل المالي.
13	- المطلب الأول: خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها.
15	- المطلب الثاني: أساليب ومناهج التحليل المالي.
18	- المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
19	* المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.
19	- المطلب الأول: التحليل بالنسب المالية.
30	- المطلب الثاني: التحليل بالجداول المالية.
34	- المطلب الثالث: التحليل بالتعاادل.
43	خلاصة الفصل

68-44	الفصل الثاني: الائتمان المصرفي ومخاطره
45	التمهيد
46	* المبحث الأول: الائتمان المصرفي.
46	- المطلب الأول: مفهوم وطبيعة الائتمان المصرفي.
47	- المطلب الثاني: أهمية وأنواع الائتمان المصرفي.
51	- المطلب الثالث: مؤسسات منح الائتمان والإجراءات التسهيلية لمنحه.
53	* المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.
53	- المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.
55	- المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها.
58	- المطلب الثالث: نظم تصنيف مخاطر الائتمان المصرفي.
66	* المبحث الثالث: أهمية ودور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان المصرفي وتقييم مخاطره.
66	- المطلب الأول: أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان.
66	- المطلب الثاني: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان
68	خلاصة الفصل
94-69	الفصل الثالث: دراسة حالة أدوات التحليل المالي ومساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
70	التمهيد
71	* المبحث الأول: نظرة شاملة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
71	- المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
75	- المطلب الثاني: عموميات حول الوكالة المعنية بالدراسة.
77	- المطلب الثالث: موارد وشروط منح القروض بالوكالة.
79	* المبحث الثاني: الإجراءات التسهيلية لمنح الائتمان بوكالة الـ "BADR".
79	- المطلب الأول: محتوى قروض الاستثمار.
82	- المطلب الثاني: محتوى قروض الاستغلال.

86	- المطلب الثالث: معالجة الملف.
87	* المبحث الثالث: دراسة استخدامات التحليل المالي في منع الائتمان.
88	- المطلب الأول: الجداول المستعملة في عملية التحليل المالي.
91	- المطلب الثاني: دراسة مختلف النسب.
94	خلاصة الفصل
96	خاتمة عامة
99	قائمة المراجع
104	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
31	جدول تدفقات الخزينة	1
32	جدول تدفقات الخزينة	2
33	جدول التمويل	3
38	حساب نقطة التعادل باستخدام طريقة الجدول	4
59	متغيرات النظام الكمي	5
59	تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها	6
60	العلاقة بين درجة المخاطرة وتكاليف الخدمة	7
61	التقارير المطلوبة لفئات القروض حسب مخاطرها	8
62	عناصر تصنيف القروض المصرفية	9
64-63	تصنيف القروض وفقا لمستوى المخاطرة	10
65	نموذج تصنيف القروض المصرفية وفقا لمستوى المخاطرة	11
88	جدول الأصول	12
89	جدول الخصوم	13
90	الميزانية المالية	14
91	رأس المال العامل	15
91	إحتياجات رأس المال العامل	16
92	الخزينة الصافية	17
92	جدول معدل السيولة العامة	18
93	جدول نسب الدوران	19

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
35	منحنى التكاليف الثابتة	1
36	منحنى التكاليف المتغيرة	2
39	تحليل التعادل بيانيا	3
61	تحديد معدل الفائدة المستهدف على المحفظة	4
74	الهيكل الاداري للبنك	5
76	الهيكل الاداري للوكالة	6

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
	اتفاقية القرض	1
	Compte Rendu D'engagements Contract	2
	Facture Pro- Format	3
	ميزانيات (2011/2010/2009)	4

الفصل

المقدمة:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية عالية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الإقتصاد، لكنه في ذات الوقت الإستثمار مهدد وماط بالمخاطر من عدة جوانب مما يتطلب على البنك التعامل مع الأشخاص بشكل حذر وقراءة المستقبل قراءة جيدة، ومن أجل الحيطة والحذر يلجأ البنك إلى تطبيق آليات وتقنيات خاصة به ولاسيما الإجراءات اللازمة في عملية منح القروض.

تتزايد أهمية التحليل بإعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض المصرف المانح لها إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده وخاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسهيلها بالبيع وحصولها على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

هذا ويتعدد المتعاملون مع القطاع المصرفي من قطاعات وأشخاص طبيعيين ومعنويين بمختلف صفاتهم كعملاء أو كمستثمرين، لذا تعتبر المالية لهؤلاء المتعاملين أساساً للتحليل الذي تجر به دوائر الائتمان لمعرفة حقيقة المركز المالي لطالب القرض، ولا تقتصر أهمية تلك البيانات بالنسبة للمصرف فقط بل تعتبر ذات أهمية لجهات أخرى من موظفين وإدارات في المصارف ذاتها ومحللين ماليين وسلطات رقابية خارجية مثل سلطة النقد، أو كذلك المراجعين الخارجيين للمصارف، إن البيانات الخاصة بالمتعاملين تهدف بشكل أساسي إلى تزويد هذه الفئات المختلفة بالمعلومات التي تفيدهم في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو الإقتصادية أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي.

ونتيجة لإزدياد أهمية البيانات المالية نشأت وتطورت الحاجة إلنا التحليل المالي لبندود القوائم المالية لإستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في إتخاذ القرارات، وتقييم الوضع المالي للبنك وأدائها خلال فترة معينة وكذلك للتنبؤ بالتعثر أو الفشل قبل وقوعه لحماية البنك من الخسائر.

ولمعالجة هذا الموضوع يمكن صياغة إشكالية البحث على هذا النحو:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي وما هو واقع تطبيق تلك الأدوات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التحليل المالي؟ وفيما تتمثل أدواته؟
 - ما هو الائتمان المصرفي؟ وفيما تتمثل مخاطره؟
 - هل يستخدم البنك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟
- للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:
- التحليل المالي أداة هامة لتخفيض الخسائر وتشخيص الحالة المالية للبنك.
 - تجنباً للوقوع في مخاطر الائتمان تسعى البنوك إلى تطبيق أدوات التحليل المالي.
 - يستخدم البنك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان.

ميررات إختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع.
- إرتباط التحليل المالي بطبيعة مجال دراستنا.
- معرفة مدى إستخدام البنوك التجارية للأساليب المالية والعلمية في تقييم مخاطر الائتمان.
- التعرف على كيفية التعامل بأدوات التحليل المالي على أرض الواقع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز مدى قدرة أدوات التحليل المالي في التقليل من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وللتوصل إلى نتائج ومعلومات مهمة في إتخاذ قرار الائتمان.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- الأهمية النسبية التي تعطىها البنوك التجارية للتحليل المالي في إتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.
- كون مخاطر الائتمان ظاهرة خطيرة تؤثر سلباً على ربحية البنوك والإقتصاد الوطني.

منهج وأدوات البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ويظهر ذلك من خلال طرح أهم المفاهيم العامة حول الموضوع للوصول إلى إستنتاجات ومؤشرات نستخدمها في التحليل أما في الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على منهج "دراسة حالة" الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.

تقسيم البحث:

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكالية، تتعقبهم خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المستمدة من تلك النتائج وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه التحليل المالي وأدواته والفصل الثاني ذكرنا فيه الإئتمان المصرفي ومخاطره، أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة حالة حول أدوات التحليل المالي ومساهمتها في تقييم مخاطر الإئتمان المصرفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع شلغوم العيد لولاية ميله، تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في البحث ونتائج الدراسة وإختيار الفرضيات.

الفصل الأول

التحليل المالي وأدواته

مباحث الفصل:

- ❖ تمهيد.
- ❖ المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي.
- ❖ المبحث الثاني: العناصر الأساسية للتحليل المالي.
- ❖ المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.
- ❖ خلاصة الفصل.

تمهيد:

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة وتشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ولدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار من خلالها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات والتحليل القائم به وحتى يتمكن من تحليل الشركة محل الدراسة وإجراء عملية التحليل فإنه يحتاج إلى إستخدام مجموعة من الأدوات في دراسة تاريخ الوحدة فأدوات التحليل المالي متعددة وغالبا ما تكون مكملة لبعضها البعض وليست بديلة عن بعضها البعض فالتحليل المالي وسيلة فعالة للحكم على كفاءة وفعالية مختلف السياسات المطبقة داخل الوحدة وتأتي هذا من خلال التوظيف السليم لمجموعة النسب والمؤشرات المالية التي تتطوي تحت كل مجموعة من مجموعات التحليل المالي الرئيسية وسنتناول من خلال هذا الفصل: التحليل المالي، نتائجه، أهميته، أهدافه، إستعمالاته، خصائص معايبه، مناهجه وأساليبه، وفي الأخير أدوات التحليل المالي (النسب المالية، الجداول المالية، تحليل التعادل) كما سنتطرق إلى أداة أخرى هي (التنقيط البنكي).

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي ضرورة حتمية تقوم بها المؤسسة بما له من أهمية بتقديم فحص شامل عن وضعية المؤسسة خلال عدة دورات وذلك عن طريق الدراسة المفصلة للبيانات المالية من أجل رسم سياسات مالية ناجحة.

المطلب الأول: التحليل المالي - نشأة ومفهوم -

أولاً: نشأة التحليل المالي:

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية لمعرفة قدرتها على الوفاء بديونها وذلك بالإعتماد على الكشوفات المحاسبية، ومع تطور الصناعة والتجارة ظهر ضعف التحليل المالي في بداية العشرينات من هذا القرن⁽¹⁾.

وكان للأزمة الاقتصادية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة أكثر دقة وحزماً.

ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات من القرن الماضي إنصب الإهتمام على توعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل مالي إلى تحليل ديناميكي⁽²⁾.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي:

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم، الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الإستفادة منها في إتخاذ قراراتها ويمكن أن تعرفه كمايلي:

هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إستنتاج لمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد الأهمية وخواص الأنشطة التشكيلية والمالية للمشروع وذلك

(1) CONSO, la gestion financière de l'entreprise, 7^e édition, tome 02, DUNOD, 1985, p98.

(2) مفلح محمد عقل الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2000، ص: 279.

من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدامها بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرار⁽¹⁾.

إن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة في إتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف في المؤسسة كذلك لوضع العلاج اللازم لها⁽²⁾.

حيث يؤكد بأن التحليل المالي هو الدراسة النموذجية وبإستعمال أدوات تقييم ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقرير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها.

وبالرغم من تعدد تعريفات التحليل المالي إلا أنها متفقة جميعا في كونه إحدى المهام الأساسية للوظيفة المالية، وتتمثل موضعه في بيان تشخيص الوضعية المالية بهدف القرارات والتوصيات التي تهتم أساس بـ:

الميدان المالي: وينقسم التحليل المالي إلى نوعي:⁽³⁾

1/ التحليل المالي الداخلي.

2/ التحليل المالي الخارجي.

المطلب الثاني: نتائج وإستعمالات التحليل المالي.

أولاً- نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها بإستعمال وسائل معينة نستخلص منها أنها تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي وداخلي.

(1) محمد مطر، الإتجاهات في التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العامة، دار وائل النشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص:3.

(2) عبد الله شاهين وآخرون، دورة في إدارة الائتمان والديون المتعثرة، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، ****، فلسطين، ص: 2.

(3) ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 60.

1- نتائج التحليل الخارجي:

- بإختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:
- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
 - تقييم النتائج المالية، وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
 - تقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة لتحليل نتائج القرض.
 - الموافقة أو الرفض لعقد القرض عند تقديم المؤسسة طلب القرض للبنك.
 - لإقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والإستغلالية للمؤسسة.
 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

2- نتائج التحليل الداخلي:

- يمكن للمحلل المالي داخليا أن تصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
 - الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والتحقق من المراكز المالية للمؤسسات والأخطار المالية التي تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
 - إعطاء حكم على مدى تطبيق التوازنات المالية للمؤسسة وعلى المردودية فيها.
 - إتخاذ قرارات حول الإستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
 - وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
 - وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للإستثمارات أو الخزينة) حيث أن التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة لا يقل أهمية ويستعمل التحليل المالي الحالي من عدة أطراف خارجية للمؤسسة من طرف المصرفيين أو رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو مصلحة الضرائب وذلك حسب نوعية المؤسسة، أما الإستعمال الداخلي والذي يعتبر الأهم والأساسي في إتخاذ القرارات المالية أو الإستثمارية التي تخص المؤسسة وهذا من طرف المدير أو المسير⁽¹⁾.

(1) هلال عبد السلام، دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة شهادة ليسانس غير منشورة، تخصص مالية، جامعة جيجل، 2008، ص: 95.

ثانياً - إستعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها هذا ويمكن إستعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة منها:

1/ التحليل الإئتماني crédit analysis

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك يهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستناداً إلى نتيجة هذا التقييم وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى: من إتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل⁽¹⁾.

2/ التحليل الإستثماري "Investment"

يستعمل التحليل المالي في تقييم الإستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات⁽²⁾.

3/ تحليل الاندماج والشراء Mergers and acquisitions analysis

قد ترغب شركة في شراء أخرى أو إنضمام شركة أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة وهنا لابد من تقييم كل شركة وتقدير الأداء المستقبلي لها.

4/تحليل تقييم الأداء "Performance analysis"

إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي⁽³⁾.

(1) جلال إبراهيم، التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث، 2001، ص: 233.

(2) عبد الحليم كراجه وآخرون، الغدرة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2، 2006، ص:

157.

(3) جلال إبراهيم، مرجع سابق، الذكرى، ص: 234.

5/ التخطيط planing (1)

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمر ضروري لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالإسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

هذه الإستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال إهتمام الكثيرين رغم إختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته.

ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي إستعمالا واسعا مايلي:

1/ المستثمرون.

2/ إدارة المؤسسة نفسها.

3/ سماسرة الأوراق المالية.

4/ الدائنون.

5/ العاملون.

6/ المصالح الحكومية.

7/ المؤسسات المتخصصة بالتحليل.

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك بإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها.

(1) عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص: 158.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي.

أولاً- أهداف التحليل المالي⁽¹⁾:

تختلف أهداف التحليل باختلاف الأطراف المستعملة له.

1/ أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة:

يعتبر التحليل المالي الذي تقوم به المؤسسة تحليلاً داخلياً ومالياً والذي يعتبر أساسياً وضرورياً لإتخاذ القرارات المالية وتوسيع الاستثمارات وهذا من طرف المدير المالي للمؤسسة وأهداف هذا التحليل هي:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية ونجاح السياسات المالية.
- التحقق من المركز للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- تشجيع الوضعية المالية للمؤسسة وتشخيصها لمعرفة مركزها المالي وتركيب كل من الأصول والخصوم ومدى توافقها مع النشاط الإقتصادي للمؤسسة.
- تحديد درجة دائنة أو مديونية المؤسسة ومدى إستقلاليتها المالية وتحديد السياسة الإئتمانية لها.
- معرفة مدى توازن الهيكل المالي لها.
- تحديد درجة سيولتها ومدى قدرتها على تحديد إلتزاماتها قصيرة الأجل.
- معرفة سمعة المؤسسة التجارية ومدى تأثير الظروف المحيطة بها.
- إعطاء ملاحظة حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقسيم النتائج المالية ثم تحديد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي.
- مقارنة الوضعية المالية والعامّة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- توجيه القرارات نحو عملية الإستثمار أو التمويل وتوزيع الأرباح.
- إتخاذ القرار البنكي فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة للبنك.
- إستعمال المعطيات المتوصل إليها للإستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.

2/ أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة سواء كانوا مؤسسات مصرفية أو رجال أعمال، مهتمين بالمؤسسة كمساهمين أو مصلحة الضرائب هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

(1) صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص: 74-75.

- تقييم النتائج المالية.
- ملاحظة الأعمال المالية التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضع المالي ومدى إستطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض وإِتخاذ قرار فيما يخص عقد لجوئها إلى البنك.
- يمكن القول بصفة عامة أن التحليل المالي (التسيير المالي) يهدف في إطار الهدف العام للمؤسسة الإقتصادية المتمثل في تعظيم قيمة ثروة المؤسسة بالنسبة لمالكها إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية تدرج كلها تحت هدفين ماليين هما: التوازن المالي والمردودية.

ثانيا- أهمية التحليل المالي:

يعتمد بشكل أساسي على نتائج التحليل المالي في قرار منح التسهيلات الإئتمانية وقد يستخدم التحليل المالي في مجالات متعددة كجمال الإئتمان وجمال الإستثمار وجمال الدمج بين الشركات إلا أن ما يهمنا إستخدام التحليل المالي في مجال الإئتمان.

حيث أن نتائج التحليل المالي تعتبر من أهم الأسس التي تستند إليها في الحكم على طالب القرض، وبالتالي إتخاذ قرار المنح أو المنع فإن من يقوم بهذا التحليل المالي ينبغي أن يتصف بصفات متعددة، كالأمانة والموضوعية والصدق وتمتعه بقدرات تحليلية عالية، ويتوقف الحكم على مدى كفاءة الإدارة أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال البنك على قرارات مسؤولي الإئتمان، فيما يتعلق بمنح تسهيلات إئتمانية فإذا تم إتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء التسهيلات الإئتمانية، فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع رصيد القروض الهالكة مما يؤثر على نتائج أعمال البنك، وربما يهدد بقائه أو إستمراره أما إذا تم إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من قبل المختصين أكفاء في التحليل المالي فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالإئتمان سوف تكون رشيدة وبالتالي تنخفض نسبة القروض الهالكة ويحقق البنك أرباح أكبر⁽¹⁾.

وتتبع أهمية التحليل المالي للبنوك من تعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا التحليل ويمكن تصنيف هذه الجهات إلى مايلي:

أ/ **البنك المركزي:** حيث يستخدم البنك المركزي التحليل المالي كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة البنوك، كتتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة أو الإحتفاظ بنسبة من الودائع كإحتياطي نقدي بالإضافة إلى كيفية توجيه الإئتمان ومدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام.

(1) عبد المعطي أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، 1999، ص: 232.

ب/ إدارة البنك: حيث يهتم التحليل المالي بتقديم المعلومات للبنك التي تقدم مدى توظيفه لأموالهم بالإضافة لتطور البنك وبيان مواطن الضعف والقوة فيه، وإظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط في الإتجاه السليم مما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات في البنك.

ج/ المودعين: يوفر التحليل المالي للبنك معلومات تشعرهم بمدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه، مدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه، بالإضافة إلى مدى قدرته على إقراضهم عند الحاجة.

د/ حملة الأسهم والجمهور: حيث يهتم حملة الأسهم بمدى الكفاءة التي تدار بها مما يحقق لهم أكبر عائد.

وهم بهذه الفئة التي تتحمل أكبر قدر من المخاطر لذلك تجدهم يهتمون بسلامة المركز المالي للبنك، وكل المعلومات التي يحتاجون إليها والتي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم التي يحصلون عليها عن طريق التحليل المالي للبنك⁽¹⁾.

المبحث الثاني: العناصر الأساسية للتحليل المالي

سنتطرق في هذا الجزء الأول إلى خصائص ومعايير التحليل المالي وفيما تتمثل إستخداماتها وكذلك أساليب التحليل المالي والمناهج المتبعة فيه دون أن ننسى ذكر أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول: خصائص معايير التحليل المالي وإستخداماتها

أولاً- معايير التحليل المالي:

المعايير هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما فعند نسبة السيولة فلا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد⁽²⁾.

(1) حسن سمير عشيح، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 22.

(2) عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص: 160.

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية اعكس المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل لذا لابد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير التحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير الشائعة الإستخدام هي على وفق الآتي⁽¹⁾:

1- المعيار المطلق: ويقاس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها نقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول (2) مرة، ومعيار نسبة السيولة السرية (1.5) مرة.

2- معيار الصناعة: ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة، كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالي، بعض مؤسسات خدمة الإستثمار وغيرها.

3- المعيار المستهدف: إذا تعد الإدارة مسبقا وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم عن تاريخ التحليل المالي.

4- المعيار التاريخي: إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.

ثانيا: خصائص المعايير وإستخداماتها⁽²⁾.

I- الخصائص:

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولا، لابد له من أن يتصف بالخصائص التالية:

1- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فقد درج مثلا على قبول نسبة التداول بحدود (2، 1) وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها، لكنها في الوقت نفسه ليس من السهل تحقيقها.

2- أن يتصف المعيار بالإستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة.

3- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يتحمل أكثر من معنى.

(1) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، إتجاهات محاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص: 30.

(2) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 242.

II- الإستخدام:

تستخدم المعايير للغايات التالية:

- 1- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرها في ضوءه.
- 2- يستعمل أداة المقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الإنحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الإنحرافات.

المطلب الثاني: أساليب ومناهج التحليل المالي

إن منهج التحليل المالي يقصد به الطريقة التي يتبعها المحلل المالي في تحليل البيانات المالية المنشورة، ومنه يمكن القول أن المنهج أو المدخل يختلف عن الأسلوب، فالتحليل الائتماني والتحليل الاستثماري تعتبر أمثلة على منهج التحليل في حين أسلوب الغتجاهات أو أسلوب امالية ما هو إلا مثال على أسلوب التحليل المالي، ويجب تحديد منهج التحليل المالي أولاً وذلك حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي وفي ضوء هذا المنهج نحدد بعد ذلك الأساليب المناسبة للتحليل.

أولاً أساليب التحليل المالي⁽¹⁾:

يقوم التحليل المالي على منهج المقارنة لذا تتعدد أساليبه حسب إتجاه وطبيعة ومجال هذه المقارنة على النحو التالي:

1/ التحليل الرأسي: حسب إتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسيًا عندما تكون المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية المقارنة بين الربح لفترة المحاسبية الجارية والمبيعات في نفس الفترة وتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تتسب تكلفة المبيعات في نفس القائمة أو تتسب قيمة كل من الأصول الثابتة في الميزانية إلى مجموع الأصول في هذه الميزانية.

2/ التحليل الأفقي أو تحليل الإتجاهات: وهذا في حالة المقارنة بين قيمة شيء بنفسه ولكن يجب أن تكون هذه المقارنة على مدى عامين أو أكثر كمقارنة نسبة التداول للمؤسسة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح تحليل الإتجاهات، ومن خصوصية هذا النوع من التحليل موضوعية وواقعية نتائجه ترتفع كلما طال البعد الزمني للفترة المالية للمقارنة، فعندما تكون فترة المقارنة 5 سنوات مثلاً تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي على سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها لو كانت فترة المقارنة أقل من 5 سنوات وهذا ما يوفر للتحليل

(1) خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 324.

المالي الأفقي سمة الديناميكية التي تسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية، وبذلك تتأفي صفة الجهود التي يتميز بها التحليل الرأسي.

3/ تحليل المكونات مقاييس المعلومات: هذه صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية التي سبق ذكرها لكنها تتصف بصفة الديناميكية إذ تجعله أداة من أدوات التنبؤ لحالات الفشل أو الإفلاس في المؤسسة المالية، ويمكن تطبيق هذا النوع من التحليل على جميع القوائم المالية، إلا أن الميزانية العامة هي الأكثر مجالاً لاستخداماته، ويوفر هذا النوع من التحليل مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الآجال القصيرة أو الطويلة، وتختلف طريقة الاستخدام هنا حسب أغراض مستخدم البيانات المالية الموجودة، فإذا كان غرض التحليل المالي تقييم سيولة المؤسسة في الآجال القصيرة يكون التحليل جزئياً حيث يشتمل كل عناصر الأصول المتداولة.

والخصوم المتداولة لكن إذا كان الغرض من التحليل المالي هو تقييم ملاءمة المؤسسة أو هيكلها المالي وهذا لمعرفة قدرتها على الوفاء.

ثانياً - مناهج التحليل المالي⁽¹⁾:

تتنوع مناهج التحليل المالي وفقاً لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، وغيرها وبالاعتماد على ما تقدم تقسم مداخل التحليل من حيث المضمون إلى قسمين أساسيين:

- المنهج الكمي.
- المنهج النوعي.

1/ المنهج الكمي: ينحصر بموجب المنهج نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

2/ المنهج النوعي: بموجب هذا المنهج يتعدى إهتمام ومجال ومهام المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة الجانب الكيفي أو النوعي للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة ولتوضيح هذا النوع من المناهج يمكن عرض مثال كالتالي: نفرض أن مؤسستين "أ" و"ب" ونفرض أن كل منهما حققت مبيعات متساوية من حيث القيمة وكانت المصروفات الدفترية متساوية أيضاً، لكن المؤسسة "أ" تتبع سياسات محاسبية متشددة في قياسها لحجم الإيرادات والمصاريف في حين تعتمد المؤسسة "ب" على سياسات محاسبية متساهلة في هذين النوعين فمن وجهة نظر المحلل المالي الذي يعتمد في تحليله على المنهج الكمي يرى أن أداء المؤسستين من حيث الربحية متساوي أو متعادل، لكن النتيجة تختلف بالتأكيد لو قارن تحليله الكمي

(1) محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية، دار وائل النشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 23-24.

بتحليل نوعي إذ سنجد أن المؤسسة "أ" هي الأفضل لأن سياستها المحاسبية المتشددة في مجال الربح ستقضي على أرباحها المحققة بصفة إضافية من حيث الكيف والنوع لا توجد عند أرباح المؤسسة "ب" وهذه السمة هي سمة إستمرارية الأرباح لكن لو قسمنا مناهج التحليل المالي حسب الأغراض والأهداف فنجدها تنقسم إلى:

أ/ تحليل الإستثمار:

هو منهج التحليل المالي ويخص فئة المستثمرين من مساهمين ومحتلمين وكل من يهيمه الحصول على معلومات حول:

- القوة الإدارية للمؤسسة حالياً أو مستقبلياً.
- مدى كفاءة المؤسسة في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لها.
- مؤشرات عن المخاطر التي تحيط بإستثماراتهم في المؤسسة في حالة تعرضها للإفلاس أو التصفية وأهم هذه المؤشرات نجد: مؤشرات الربحية ومؤشرات الأداء.

ب/ تحليل الائتمان:

يخص هذا المنهج الدائن في الأجلين الطويل والقصير وهذا من أجل الحصول على معلومات حول:

- قدرة المؤسسة على الوفاء بأصل الدين وتسديد الفوائد عند استحقاقها.
- النظر إلى حجم المخاطر التي تحيط بديونهم عند إستحقاقها.
- والمرتبطة خصوصاً بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة إلى الإفلاس والتصفية.
- سياسة التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المؤسسة.
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ج/ تقييم الأداء:

ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل غالباً ما تتوفر تلك البيانات وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبية التكاليف أو المحاسبة الإدارية، إلا أنه يمكن للإدارة للحصول على مؤشرات مثل:

معدل دوران المخزون، معدل دوران رأس المال العامل، معدل دوران الذمم المدينة والدائنة ومعدل دوران الإستثمار.

*مناهج أخرى:

بالإضافة إلى المداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها أعلاه أبرزت حديثاً مداخل أخرى سلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروع.
- التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي للمشروع.
- تحليل المحافظة الإستثمارية.
- التحليل المالي لغرض دمج المشروعات.
- التحليل البنوي الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل SWOT.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن تحديد الجهة التي يقدم إليها تقرير نتائج التحليل المالي مهم جداً، حيث أنه بإختلاف هذه الجهة، فإن تقرير نتائج التحليل تختلف وتعدد، فالتقرير المقدم إلى المساهمين مثلاً يختلف في درجة فنية وإتساعه عن التقرير المقدم إلى المدير المالي أو غيره.

ويمكن إيجاز أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي كمايلي:

1/ المساهمون: يهتم المساهم بصفته صاحب رأس المال بمعرفة مصير إستثمارته وبالتالي لا بد له من أن يطلع على نتائج الأعمال وعلى النسب المالية التي تظمنه على أمواله، كما أن التحليل المالي يساعد المستثمرين المرتقبين على إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة.

2/ الدائنون: يهتم الدائنون بغض النظر هل هم حاملين سندات أو بنوك أو مؤسسات مالية، بالتعرف على قدرة المنشأة على سداد ديونها وقت إستحقاق تلك الديون⁽¹⁾.

3/ الموردون: المورد هو من يقوم بتزويد المنشأة بالمواد الخام أو بالمكونات نصف المصنعة أو بالسلع تامة الصنع أو بغير ذلك من المواد كالقرطاسية والسيارات والأثاث وغيرها، ويهتم المورد بالمركز المالي للمنشأة، وذلك لأن المنشأة تكون عادة مدينه للمورد وبالتالي فإن المورد وبناء على نتائج التحليل المالي، قد يقوم بزيارة تعامله مع المنشأة أو تخفيض هذا التعامل أو الإستثمار به كما هو.

(1) عبد المعطي أرشيد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 233.

- 4/ **العاملون:** من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمنشأة، والتأكيد من سلامة هذا المركز المالي ومثابته، فيهم العاملون الإطمئنان إلى إستقرارهم الوظيفي وإستمرارهم بالمنشأة كما يهتمهم أن تكون المنشأة قادرة على الإستمرار في إعطائهم رواتب جيدة وحوافز مجدية.
- 5/ **إدارة المنشأة:** تتهم إدارة المنشأة بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب محددة تطلب من العاملين تنفيذها والتنفيذ بها وتعمل في نهاية كل فترة زمنية محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لإكتشاف الإنحرافات وتصحيح المسار⁽¹⁾.
- 6/ **هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.
- 7/ **الغرف التجارية والصناعية:** للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الإقتصاد الوطني.
- 8/ **الأجهزة الضريبية:** الغرض تطبيق التشريعات الضريبية⁽²⁾.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

عملية التحليل لا تقتصر على أداة واحدة من أدوات التحليل المالي فغالبا ما يكون أمام المحلل مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها أن يختار ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات وحيث غالبا ما تكون هذه الأدوات مكملة لبعضها البعض وفي هذا المبحث سنحاول توضيح أهم الطرق المستخدمة من طرف البنوك.

المطلب الأول: التحليل بالنسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بأنها: "دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر وعنصر آخر، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي يقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة وإتخاذ القرارات الإدارية المناسبة⁽³⁾."

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ولذا فهي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف الشركة⁽⁴⁾.

(1) عبد المعطي أرشيد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 234.

(2) د. عدنان تايه، النعيمي، د. أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، إتيجاهات معاصرة، دار البيازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص: 31.

(3) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي صناعة القرار، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص: 52.

(4) James van Harme, financial mnagem int and palicy, Prentice-Hall, INC, london, UK, 1995, p70.

وتقدم على سبيل المثال بعض النسب الخاصة التي تطبق في قروض الإستغلال وقروض الإستثمار⁽¹⁾.

ومن خلال هذا التعريف سنتطرق إلى طرق التحليل بالنسب المالية الموضحة من خلال مايلي⁽²⁾:

أولاً- النسب المالية الخاصة بقروض الإستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الإستغلال يكون مجبرا بالقيام بالدراسة المالية للمؤسسة طالبة الائتمان ومن أجل ذلك يتم إستخدام مجموعة من النسب المالية من بينها مايلي:

- 1- نسب التوازن المالي: ويتم إحتساب رأس المال العامل وإحتياج في رأس المال العامل والخزينة.
- 2- نسب الدوران: ويكون من النسب التالية سرعة دوران المخزون، معدل دوران المدنيين، مهلة سداد الزبائن، الموردین.
- 3- نسب السيولة: ويستبدل منها على مدى توفر عنصر الكفاءة وتشمل نسب السيولة العامة، نسب التداول.

ثانياً- النسب المالية الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الإستثمار يكون مجبرا بالقيام بالدراسة المالية للمؤسسة طالبة الائتمان بكل دقة وتعمق لأن قروض الاستثمار تكون عادة طويلة الأجل وأكثر عرضة لمخاطر الائتمان ومن أجل ذلك يتم إستخدام مجموعة من النسب المالية من بينها: نسب المديونية والتمويل الذاتي، ودراسة للمشروع الإستثماري.

أولاً- النسب الخاصة بقروض الإستغلال:

1) نسب التوازن المالي:

إن قاعدة التوازن المالي الأدنى تعني أن الإستخدامات لا يجب أن تمول بأي مصدر كان وهذا معناه أن تمول عن طريق المصادر المالية الدائمة، وتمويل الإستخدامات المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل.

(1) عبد المعطي أرشيد ، محفوظ أحمد جودة، "مرجع سابق، ص: 251.

(2) الطاهر لطرش : تقنيات البنوك دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 146.

أ- إحتساب رأس المال العامل: ويمكن تعريفه على النحو التالي:

رأس المال العامل هو أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة لقياس التوازن المالي في السنة المالية للمؤسسة على المدى القصير وهو هامش الضمان المتمثل في الفرق بين الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل أو الفرق بين الأموال الدائمة والموجودات كما هو مبين في العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموجودات الثابتة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الموجودات الثابتة}$$

ويعطي البنك أهمية بالغة لرأس المال العامل باعتبار هذا الأخير يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الإستغلال (بيع المخزون وتحصيل الحقوق) إل بعض التأخر وفي هذه الحالة نقل مخاطر تأخر تسديد القرض من طرف المؤسسة، ويجب أن يكون رأس المال كافيا مقارنة مع المخاطر المتوقعة الناجمة عن إحتتمالات عدم التوافق ما بين آجال تسديد الديون وآجال تحصيل الحقوق⁽²⁾.

ب- الإحتياج من رأس المال العامل: ويعرف بأنه:

إحتياجات تمويل دورة الإستغلال المرتبطة بالمخزونات، العملاء، الموردون، كما يعرف بأنه: "الفرق بين إحتياجات الإستغلال من جهة وموارد دورة الإستغلال من جهة أخرى".

فالمؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات والمدينون بالديون قصيرة الأجل، وإذا كان الفرق موجبا بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل⁽³⁾.

*ويمكن أيضا تعريف (حساب) الحاجة إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الإحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ما عدا القروض البنكية).

(1) غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مؤسسة شباب المؤسسة، الإسكندرية، 2004، ص: 24.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 147.

(3) عادل بومجان، دور التحليل المالي في إتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، غ منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، 2004، ص: 57-58.

وبما لأن نشاط المؤسسة خلال دورة الإستغلال هو في تغيير مستمر مع ثبات رأس المال العامل، فإن أهمية رأس المال العامل في ظل هذا التغيير تصبح ضرورة ملحة وفي هذا الإطار بالذات، تصبح الحاجة إلى رأس المال العامل الجزء من إحتياجات الدورة الذي يمول بواسطة رأس المال العامل وذلك عندما لا نستطيع موارد الدورة تغطيه كل هذه الإحتياجات.

ولا شك أن الحاجة إلى رأس المال العامل فكرة مهمة بالنسبة للبنك، فهي تعطيه صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها في أي لحظة خلال دورة الإستغلال⁽¹⁾.

*أنواع الإحتياجات من رأس المال العامل⁽²⁾:

هناك نوعان من إحتياج رأس المال العامل هما كما يلي:

1- إحتياجات رأس المال العامل لدورة الإستغلال:

وهي التي تتعلق بالإحتياجات لتمويل الإستغلال والتي تضمن الموارد المرتبطة بدورة الإستغلال ويحسب كمايلي:

$$\text{الإحتياجات لرأس المال العامل لدورة الإستغلال} = \text{إحتياجات الإستغلال} - \text{موارد الإستغلال}$$

2- الإحتياج لرأس المال العامل خارج الإستغلال:

كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تكون خارج الغستغلال تنتج عنها إحتياجات أو موارد التمويل، فقد ترتفع أو تتخفف من رأس المال العامل وعموما فإن إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال تحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{الإحتياج لرأس المال العامل خارج الإستغلال} = \text{إحتياجات خارج الإستغلال} - \text{موارد خارج الإستغلال}$$

*أنواع رأس المال العامل:

هناك عدة أنواع من رأس المال العامل نذكر منها:

1- رأس المال العامل الإجمالي: ويتمثل في مجموعة الموجودات المتداولة.

2- رأس المال العامل الصفي: يتمثل في حجم الموجودات المتداولة والممولة بواسطة الأموال الدائمة.

(1) الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص: 148.

(2) عادل بومجان، مرجع سابق، ص: 59.

3- رأس المال العامل الخاص: وهو مبلغ الأموال الخاصة في تمويل الموجودات المتداولة⁽¹⁾.

ج- تحليل الخزينة:

تعرف الخزينة بأنها مجموع أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية المتاحة والتي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات البريدية الجارية، أي أنها عبارة عن الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الإستغلال تشمل صافي القيمة الجاهزة، وهي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة.

*هناك طريقتين لحساب الخزينة الصافية هما⁽²⁾:

الطريقة 1: تتحدد من خلال العلاقة التالية.

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلوفات المصرفية}$$

تستعمل هذه الطريقة عند القيام بالتوقعات للخزينة في المدى القصير، حيث تكون الصعوبات التي تواجهها الخزينة حسب التقديرات الأولية لإحتياجات التمويل لدورة الإستغلال.

الطريقة 2: تتحدد من خلال العلاقة التالية.

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}$$

تأخذ هذه المقاربة بعين الإعتبار مايلي:

- العمليات المتعلقة بالأموال الدائمة والأصول الثابتة.
- العمليات المرتبطة بالأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

كما أن هناك نسبتيين من نسب الخزينة وهي كالاتي⁽³⁾:

1- نسبة الخزينة العامة:

تعتبر نسبة الخزينة العامة عن ذلك الجزء من الديون قصيرة الأجل الذي يغطي بواسطة القيم الجاهزة بمعنى أنه لحساب هذه النسبة يجب إستبعاد قيم الإستغلال من مجموع الأصول المتداولة،

(1) ياسمينة لحكيري، دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التسيير، جامعة قسنطينة منتوري، 2008-2009، ص: 30.

(2) غازي حسين عنابة، مرجع سابق، ص 61-62.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 49.

وتكون هذه النسبة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك خاصة إذا كانت مخزوناتنا تتميز بدوران بطيء، حيث يود البنك معرفة إلى أي مدى تغطي الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق والنقدية المتاحة في الحال، وعموما يعبر كافيا عندما تكون هذه النسبة تساوي النصف.

2- نسبة الخزينة الحالية:

ولكن إذا كانت هناك شكوك في تحصيل الحقوق أو بطء، في ذلك مثلما هو الشأن في بطء دوران المخزون، فإن البنك يود معرفة حدود تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية فقط، ويتم ذلك بواسطة نسبة السيولة الآتية إلى الديون قصيرة الأجل، ويعتبر عادة من المقبول أن تكون هذه النسبة في حدود 30%.

* وإن ضعف الخزينة يأتي من مصدرين أساسيين هما⁽¹⁾:

- إنخفاض في رأس المال العامل الصافي الناتج عن زيادة في قيمة الموجودات الثابتة أو إنخفاض في قيمة الأموال الدائمة.

- الزيادة في الإحتياجات من رأس المال العامل.

2) نسب الدوران:

هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في الشركة وقدرتهم على إدارة الموجودات كما يقيس مستوى العلاقة بين الموجودات والمبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات ومن النسب التي سنتطرق إليها مايلي:

- معدل دوران المخزون (السرعة).
- معدل دوران المدنيين.
- مهلة تسديد الموردين.
- مهلة تسديد الزبائن⁽²⁾.

أ- سرعة (معدل) دوران المخزون: في حالة التمويل طويل الأجل، يهتم البنك كذلك إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة للمؤسسة أن تغطي الديون متوسطة وطويلة الأجل، ويقاس هذا الأمر بواسطة نسبة

(1) غازي حسين عنابة، مرجع سابق، ص: 62.

(2) علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 83.

الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل بما فيها القرض محل الدراسة، ولا اعتبارات الأمان التي تعتبر هدفا أساسيا للبنك، يفضل أن تكون هذه النسبة في حدود الواحد الصحيح، ويحدد بالعلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{معدل دوران المخزون}$$

حيث أن متوسط المخزون يساوي إلى:

$$\frac{\text{مخزون السنة } N - \text{مخزون السنة } N-1}{2}$$

ب- سرعة دوران المدينين: إن سيولة المؤسسة مرتبطة بسرعة تحويل ديون العملاء إلى سيولة جاهزة ومن أجل تخفيض خطر عدم السداد إلى المؤسسة أن تقوم بجمع المعلومات حول عملائها وأن تختار الأكثر سدادا لمستحقيها وأن تحدد مقادير عملائها وتضمن متابعة وتغطية الديون، وهي تحسب كمايلي⁽²⁾:

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط حسابات المدينين}} = \text{معدل دوران المدينين}$$

ج- مهلة تسديد الموردين: تقاس مهلة تسديد الموردين بواسطة نسبة الموردين وأوراق الدفع إلى مشتريات الدورة، ويقاس هذا المؤشر المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسديد المستحقات التي عليها، والحقيقة يعتبر أمرا مهما وإيجابيا للغاية بالنسبة للمؤسسة كلما كانت هذه المهلة أطول، وهذا ما يسمح بالتخفيف من المشاكل التي من الممكن أن تواجه تسيير الخزينة، كما أن طول هذه المدة تمنح المؤسسة الفرصة لتسيير الإستحقاقات بشكل أفضل وهذا ما يهيم البنك الذي يخطط لمنح القرض لهذه المؤسسة.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 149.

(2) علي عباس، مرجع سابق، ص: 85.

د) مهلة تسديد الزبائن: تقاس مهلة تسديد الزبائن بنسبة الزبائن وأوراق القبض إلى مبيعات الدورة، ويقاس لنا هذا المؤشر المدة التي يقضيها الزبائن حتى يسددوا ديونهم إلى المؤسسة، ومن مصلحة هذه المؤسسة أن تكون هذه المهلة أقصى ما يمكن حتى تستطيع أن تحول الحقوق إلى سيولة بأسرع ما يمكن ولكن ما يهم البنك هو أن يقوم الزبائن بالتسديد فعلا وليس مجرد أن تحدد لهم مهلة للتسديد، ذلك أن أي تعطل من المحتمل أن يخلق بعض الإرتباك على مستوى الوفاء بالإستحقاقات⁽¹⁾.

3) نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأداة من أدوات التقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل⁽²⁾.

أ- نسب السيولة العامة: تقيس نسبة السيولة العامة مجموع الأصول المتداولة إلى الديون قصيرة الأجل وتبين هذه النسبة الجزء من الديون قصيرة الأجل المغطاة بواسطة الأصول المتداولة، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لضمان صحة المؤسسة ومتى يكون هناك رأس مال عامل صافي موجب، وفي الحقيقة كلما زادت قيمة هذه النسبة كلما أعطى ذلك للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على المدى القصير⁽³⁾.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

إن نسبة السيولة العامة بين الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ومدى قبولها يعتمد على القطاع أو نوعية الصناعات التي تنتمي إليها المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد الصحيح (1) بمعنى أنه إذا إنخفضت الأصول المتداولة للمؤسسة بحيث أصبحت بنسبة السيولة العامة أقل من الواحد (1)، فعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيارة الديون الطويلة أو رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة أما إذا كانت نسبة السيولة العامة مساوية للواحد الصحيح فمعنى ذلك أن المؤسسة قادرة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل بشكل تام فإذا كانت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل الصافي يكون سالبا، وإذا كانت مساوية

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 150.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 56.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 148.

للوحد فإن رأس المال العامل يكون معدوماً وإذا كانت أكبر من الواحد فإن رأس المال العامل يكون موجبا ونسبة السيولة العامة تشمل مايلي⁽¹⁾:

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مدفوعات مقدمة})}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

ويمكن صياغتها بطريقة أخرى كمايلي وذلك من قبل الحيطه والحدز:

$$\frac{\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية} + \text{المدنيين} + \text{أوراق القبض}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب- نسبة التداول:

وتعددت بالعلاقة التالية⁽²⁾:

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

وهدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة إلتزاماتها التي ستحقق في موعدها والنسبة النمطية لها. وبين مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل دون الإعتداد على البضاعة والنسبة النمطية لها.

ثانيا - النسب المالية الخاصة بقروض الإستثمار.

1) نسب المديونية:

وهذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة على المدى الطويل كما تبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها وإلتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض الطويلة الأجل وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال ويمكن حساب نسب المديونية بالإعتداد على البيانات

(1) عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص: 194.

(2) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 307.

الواردة في الميزانية وتسمى عندها بنسب الرفع المالي أو بالإعتماد على بيانات قائمة الدخل وتسمى حينئذ بنسب التغطية، وتحدد بالعلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة، طويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}} = \text{نسبة المديونية}$$

في حالة التمويل طويل الأجل، يهتم البنك إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة للمؤسسة أن تغطي الديون متوسطة وطويلة الأجل، ويقاس هذا الأمر بواسطة نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل بما فيها القرض محل، الدراسة، ولإعتبارات الأمان التي تعتبر هدفا أساسيا للبنك، بفضل أن تكون هذه النسبة في حدود الواحد الصحيح⁽²⁾.

(2) التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك، والتمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم بين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الإستثمارات التي يقوم بها، ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الإهلاكات السنوية والمؤنات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الإحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الإستثمارات بالغستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهتم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الإستحقاق إنما يعتمد إلى بعيد على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع.

(3) دراسة المشروع:

تعتمد مصداقية الدراسة التقنية والإقتصادية للمشروع (خلال فترة حياته) على ضرورة توفر كم هائل من المعلومات الموثوقة، كما تعتمد أيضا وبشكل كبير على القدرة على التنبؤ بإيرادات ونفقات المشروع مستقبلا، وهذا بالضبط ما يجعل البنك يمتلك أجهزة كاملة بمثل هذه الدراسات إن فهم دراسة المشروع يعتمد على الإلمام ببعض المفاهيم الضرورية ولغرض منهجي، سوف تؤدي المرحلة الأولى

(1) جلال إبراهيم، مرجع سابق، ص: 200.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 151.

بعرض هذه المفاهيم باختصار وتركيز، لنقوم في المرحلة الثانية بعرض أهم طرق التقييم المتبعة في دراسة المشروع⁽¹⁾.

*محدودات استخدام التحليل بالنسب المالية:

إن التحليل بالنسب المالية يزود المجموعات المختلفة بمعلومات مفيدة تتعلق بعمليات الشركة وظروفها المالية، لكنها تواجه عددا من المحدودات تستلزم أن نتعامل من النسب المالية بكثير من الدقة والحذر، ومن أهم هذه المشاكل والمحدودات لإستخدام التحليل بالنسب المالية:

1- إن هناك العديد من الشركات الكبيرة والعلاقة التي تمتلك أقسام ومصانع في صناعات مختلفة، وفي مثل هذه الحالة فمن الصعب مقارنة أداء هذه الشركة مع متوسط القطاع كونها تنتمي إلى عدة قطاعات في آن واحد.

2- معظم الشركات ترغب أن تحقق نسب أداء مالي أفضل من المتوسط العام، ولكن تحقيق الشركة لنسب تماثل المتوسط العام لا يعني بالضرورة أن الشركة في وضع مثالي، بل يجب أن تسعى لمقارنة أداءها مع أداء أفضل الشركات في القطاع أو الشركات القائدة وعدم الإكتفاء بتحقيق المتوسط العام.

3- التغييرات الموسمية تؤثر أحيانا على دقة الأداء وفقا للنسب المالية، فعلى سبيل المثال دوران المخزون لشركة تعمل في حقل صناعة الأغذية المعلبة ستكون مختلفة كليا عند حسابها في بداية موسم عنها في نهاية الموسم، وهذه المشكلة يمكن حلها من خلال حساب المتوسط الشهري للخزين عند حساب دوران الخزين⁽²⁾.

4- ربما قد يحتاج تفسير بعض النسب المالية تدقيقا ومراجعة، فليس هناك حدودا فاصلة بين الأداء الجيد والأداء غير الجيد.

فعلى سبيل المثال، قد تشير نسبة التداول المرتفعة إلى تحسن كبير في السيولة، إلا أنه قد يشير في ذات الوقت إلى أن هناك إستثمارا مبالغاً به بالنقدية وتجميدا للأموال وخصوصا إذا كانت مودعة في حساب جاري بالمصرف دون تحقيق فوائد.

5- قد يصعب أحيانا الحكم عموما على أداء الشركة بأنه جيد أو غير جيد طالما أن أداءها يحقق تقدما في بعض النسب وفي ذات الوقت قد تبين نتائج التحليل المالي تراجعاً في نسب أخرى، وهنا يكون من الصعب الحكم مطلقاً على أداء الشركة، ومع ذلك يستطيع المحللون استخدام بعض الإجراءات الإحصائية

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 153.

(2) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية، دار وائل للنشر، جامعة مؤتة، ط2، 2012، ص ص: 92-94.

لإستخلاص الأحكام النهائية في أداء الشركة إذا كان جيد أم غير ذلك كما تفعل البنوك بالوقت الحاضر حيث تحلل من النواحي الإحصائية احتمالات تعرض الشركة المفترضة لمشاكل مستقبلية يعيقها عند سداد إلتزاماتها للبنوك التجارية.

6- قد تقوم بعض الشركات بممارسات إدارية ومحاسبية بحيث تحسن من أداء الشركة في أحد الجوانب وبشكل مؤقت ثم بعد نشر القوائم تتراجع عن ذلك الممارسات إذ تقوم الشركات التي تعاني من مشاكل بالسيولة بالإقتراض قبل إعداد القوائم المالية وبعد ذلك بأيام قليلة تقوم بتسديد تلك الأموال المقترضة، كل ذلك بهدف أن تظهر قوائمها المالية تحسنا مؤقتا في أحد جوانب الأداء⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التحليل بالجدول المالية.

يمكن تعريف الجداول المالية بأنها: أداة تحليلية ديناميكية سمحت لنا بالكشف في الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات باستمرار وهذا بتتبع التطور بين الميزانيات المتتالية:

- جدول تدفقات الخزينة وهي تحلل بأكثر دقة تغير الخزينة.
- جدول التمويل لجدول الإستخدامات والموارد، وهي تهتم خاصة بتطور رأس المال وإحتياجات رأس المال العامل وكذا مكونات كل منهما.

1) جدول تدفقات الخزينة:

هو ذلك الجدول الذي يشرح كيفية تغير الخزينة/ ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة وكذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي.

يهدف هذا الجدول إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة إلى أخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية في المؤسسة (التمويل، الاستثمار، الإستغلال) وبالتالي يبين تطور التمويل الخارجي وكذا قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها بتدفق الخزينة للإستغلال⁽²⁾.

(1) عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص رص: 189-190.

(2) ياسمينة لحكيري وآخرون، مرجع سابق، ص: 49.

كما هو مبين في الجدولين الآتيين اللذين يعبران عن نماذج جداول تدفقات الخزينة:

جدول رقم (1) جدول تدفقات الخزينة

السنة N - 1	السنة N	تدفقات الخزينة
		الإستغلال: التدفق النقدي تغيرات المخزون العملاء والذمم المدنية الموردون والذمم الدائنة
		تدفق الخزينة الصافية لإستغلال (ت خ إ)
		الإستثمار: (-) حيازة الإستثمارات (+) تنازل عن الإستثمارات
		تدفق الخزينة للإستثمارات (ت خ إ س)
		التمويل: الزيادة في رأس المال أرباح الأسهم الموزعة الديون المالية الجديدة سداد الديون
		تدفق الخزينة الصافية للتمويل (ت خ ت)
		تغيرات الخزينة: الخزينة الإفتتاحية الخزينة الختامية للدورة (ت خ إ + ت خ إ س + ت خ ت)

المصدر: ياسمينة لحكيري وآخرون، مرجع سابق، ص: 50.

جدول رقم (2) جدول تدفقات الخزينة

N-2	N-1	تدفقات الخزينة
		تدفقات الخزينة
		الفائض الإجمالي الخام
		تغير الإحتياج من رأس المال العامل
		فائض الخزينة الإجمالي (3 = 1-2)
		الفوائد
		الضرائب على الأرباح
		توزيع الأرباح خلال الدورة
		تسديدات: - سندات - قروض أخرى
		تدفق الخزينة المتاح (بعد الإقتطاعات الإجبارية) (8 = 6 - 5 - 4 - 3)
		إستثمار المنتجات
		دعم الإستثمارات المستعملة
		التحصيل على المساهمات والأوراق المالية الثابتة
		تغيير الاصول الثابتة الأخرى خارج الإستغلال
		التنازل عن الإستثمارات
		الإستثمارات الصافية (14 = 9 - 10 + 11 + 12 + 13)
		زيادة أو تخفيض رأس المال
		تغييرات الشركات والشركاء (في الديون المالية)
		- قروض جديدة - سندات - قروض بنكية - قروض أخرى
		مساهمات من الموارد الدائمة (18 = 15 + 16 + 17)
		تغير الخزينة (19 = 8 - 14 + 18)
		تغيير القروض البنكية الجارية
		تغير النقدية (21 = 19 - 20)

المصدر: ياسمينة لحكيري، مرجع سابق، ص: 51.

(2) جدول التمويل:

هو جدول للإستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال وإستعمالها وهو يقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات أو تلك التي أثرت على عناصر الموجودات والمطالب ويهدف هذا الجدول إلى:

- إحصاء الإستخدامات الجديدة وإحتياجات التمويل والموارد الجديدة التي أنفقت عليها المؤسسة سواء كانت داخلية وخارجية خلال الدورة.

- تحليل التغيرات التي تمس ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية التي تؤثر على ذمة المؤسسة⁽¹⁾.

مهما اختلفت نماذج جداول التمويل فإن الهيكل الأساسي لها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3) جدول التمويل

N-1	N	الموارد	N-1	الدورة	الإستعمالات
		*التدفق النقدي *التنازل أو إنخفاض عناصر أصول الثابتة: إستثمارات مادية إستثمارات معنوية إستثمارات مالية * زيادة الأموال الخاصة *زيادة الديون المتوسطة وطويلة الأجل			*الأرباح الموزعة خلال السنة حيازة عناصر الأصول الثابتة إستثمارات مادية إستثمارات معنوية إستثمارات مالية * تكاليف موزعة على عدة سنوات (المبلغ الخام الخاص بالدورة) *إنخفاض الأموال الخاصة *سداد الديون المتوسطة والطويلة (إستبعاد السلفوات البنكية الجارية والأرصدة الدائنة للبنوك).
X	X	إجمالي الموارد	X	X	إجمالي الإستعمالات
		التغيير في رأس المال العامل الإجمالي الصافي الإستعمال			التغيير في رأس المال العامل الإجمالي الصافي (مورد)

المصدر: ياسمينه لحكيري وآخرون، مرجع سابق، ص: 52.

(1) ياسمينه لحكيري وآخرون، مرجع سابق، ص: 49.

المطلب الثالث: التحليل بالتعادل.

يقوم تحليل التعادل على العلاقة التي تربط بين عناصر التكلفة الحجم، الربح (C.V.P)، وهي علاقة مبنية على نظرية التكاليف المتغيرة التي يتم بموجبها تصنيف تكاليف الإنتاج بشكل عام إلى متغيرة وثابتة.

أولاً- مفهوم نقطة التعادل.

نقطة التعادل هي النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية للمشروع بالتكاليف الكلية له وعند هذه النقطة فإن المنشأة لا تحقق لا ربح ولا خسارة.

والمهم هنا أن نذكر أنه عند هذه النقطة يكون المشروع قد غطى جميع التكاليف الثابتة لديه وبعد هذه النقطة تكون جميع إيرادات المنشأة هي أرباح بعد طرح التكاليف المتغيرة منها⁽¹⁾.

ثانياً- استخدامات وعناصر تحليل التعادل:

I/ استخدامات تحليل التعادل : يخدم تحليل التعادل المنشأة في مجالات وأغراض متعددة نذكر منها:

- 1- تخطيط النشاطين الإنتاجي والبيعي.
- 2- إتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بإنتاج منتجات جديدة.
- 3- إتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بوقف إنتاج بعض التي تدر ربحاً قليلاً بحيث لا يؤثر وقف إنتاجها على مبيعات المنتجات الأخرى.
- 4- وضع الموازنة التخطيطية المرنة.
- 5- في تحليل الإستثمارات الرأسمالية كأداة مكملة للأدوات الأخرى وذلك للمفاضلة بين المشاريع المختلفة.
- 6- تحديد هيكله التكاليف في المشروع وتحديد أثر تغير التكاليف الثابتة والمتغيرة على ربحية المشروع.
- 7- تحديد وزيادة أجور العمال.
- 8- إختيار الآليات وإستبدالها.

(1) عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص: 227.

9- إتخاذ القرارات المتعلقة بالتصنيع أو الشراء.

10- القرارات المتعلقة بالعقود.

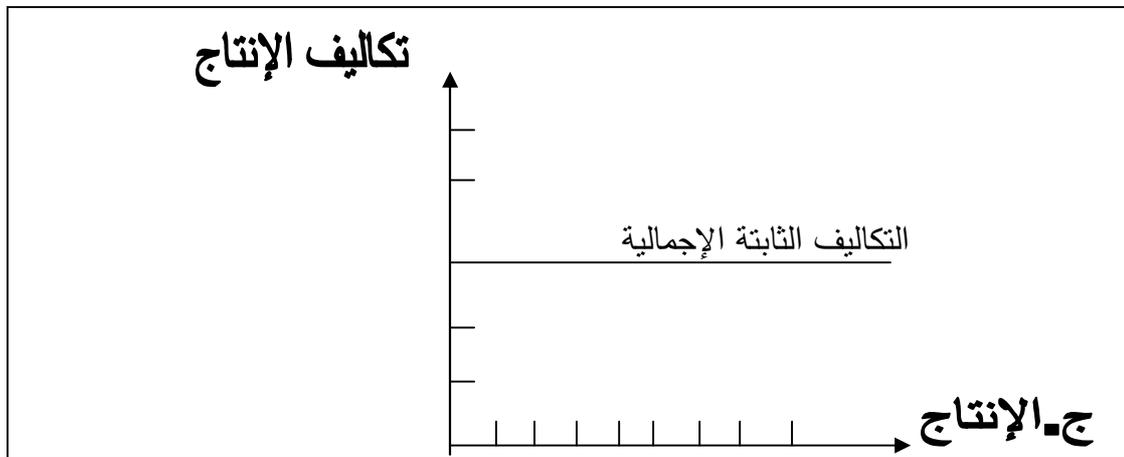
11- إعداد قوائم الدخل التقديرية.

12- إعداد كشوفات التدفق النقدي⁽¹⁾.

II / عناصر تحليل التعادل: لابد للتعرف على أنواع التكاليف الموجودة في المشروع وذلك حتى نستطيع أن نلقي الضوء على علاقة هذه التكاليف بنقطة التعادل، وهناك نوعين من التكاليف نذكرهما فيما يلي:

1- التكاليف الثابتة: وهي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم المبيعات أو الإنتاج، بمعنى أن المنشأة تتحمل هذا النوع من التكاليف حتى لو توقف الإنتاج لأي سبب من الأسباب (مثل الدفع الإيجار، رواتب الإدارة، إستهلاك الموجودات الثابتة) وهنا يجب التوكيد أن التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة لا تبقى ثابتة بل إنها تتناقض بزيادة حجم الإنتاج والمبيعات، حيث يتوزع الحجم الكلي لتلك التكاليف على عدد الوحدات المنتجة والمباعة وبالتالي تتناقض الكلفة الثابتة للوحدة الواحدة.

الشكل رقم (1) منحنى التكاليف الثابتة



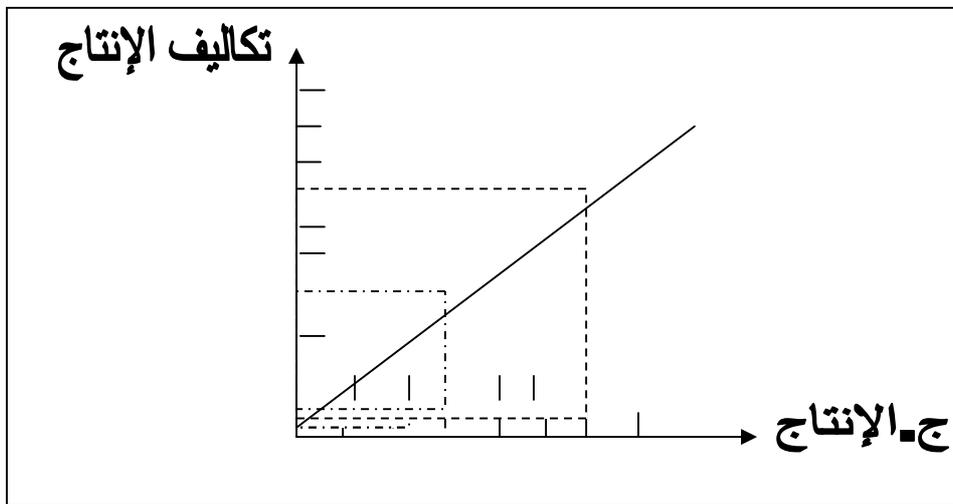
المصدر: عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص: 229.

ويلاحظ من الرسم أن منحنى التكاليف الثابتة هو عبارة عن خط مستقيم كونه لا يتغير مع تغير حجم الإنتاج.

⁽¹⁾ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص ص 191-192.

2- التكاليف المتغيرة: وهي التكاليف التي تزداد بزيادة حجم الإنتاج أو الوحدات المباعة، وبالتالي فإن علاقة التكاليف المتغيرة الإجمالية بحجم الإنتاج أو الوحدات المباعة علاقة طردية، ومن أمثلة التكاليف المتغيرة تكاليف المواد الأولية والأجزاء والتراكيب الداخلة بالإنتاج وأجور العاملين اليومية أو الأسبوعية ومصاريف الطاقة كالكهرباء وغيرها) ويجب العاملين اليومية أو الأسبوعية المتغيرة للوحدة الواحدة تبقى ثابتة، فعلى سبيل المثال، أن إنتاج كرسي لطلبة المدارس يتطلب كميات محددة من الحديد ومن الخشب و اللحيم وكذلك الوقت المطلوب لإنتاج الكرسي الواحد فضلا عن تكاليف الصيغ والتحميل والتخزين وبالتالي فإنه يمكن معرفة مقدما كلفة إنتاج الكرسي الواحد⁽¹⁾.

الشكل رقم (2) منحنى التكاليف المتغيرة



المصدر: عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص: 230.

ونلاحظ أن منحنى التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الصفر (0,0) ويزداد مع تزايد حجم الإنتاج.

ثالثا- القروض التي يركز عليها أسلوب التعادل.

تعتبر نقطة التعادل أو تحليل التكاليف من الوسائل المفيدة في توفير المعلومات المستخدمة في ترشيد القرارات الإدارية، حيث يركز أسلوب التعادل في المحاسبة على عدة قروض مبسطة الأمر الذي جعل منه أسلوب سهلا وواسع الانتشار، ومن أهم القروض في نقطة التعادل مايلي:

1- إمكانية تجزئة عناصر التكاليف إلى شقين ثابت و متغير.

2- أن التكاليف الثابتة ثابتة باستمرار و يترتب على هذه إمكانية التعبير عنها بخط مستقيم يوازي المحور الأفقي.

(1) أسعد حميد العلي، مرجع سابق ص: 166.

- 3- ثبات الطاقة الإنتاجية والأوضاع الفنية، بصفة عامة أي أنها تظل ثابتة في الزمن القصير بالرغم مما قد يلحق بالإنتاج من تغيرات.
- 4- ثبات أسعار بيع المنتجات.
- 5- ثبات أسعار عوامل الإنتاج، بمعنى أنها لا تتجاوز مع ما قد يطرأ من تغيرات على إحتياجات المشروع.
- 6- ثبات المخزون السلعي، أي أن الإنتاج يساوي المبيعات، ويترتب على ذلك إمكانية استخدام المحور الأفقي للتعبير عن الكميات المنتجة والمباعة على حد سواء⁽¹⁾.

رابعاً- طرق تحديد نقطة التعادل⁽²⁾:

كما أشرنا سابقاً؟، فإن نقطة التعادل هي النقطة التي تساوي فيها التكلفة الكلية مع الإيراد الكلي للوحدة، ولتحديد هذه النقطة، فإن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن استخدامها لهذا الغرض ومن أهم هذه الطرق طريقة الجدول، والطريقة الحسابية، والطريقة البيانية.

أ- الطريقة الجدول:

تشبه فكرة هذه الطريقة أسلوب التجربة والخطأ حيث يتم وضع البنود الرئيسية للمصروفات والإيرادات وكميات الإنتاج في خانة متجاوزة ليتم إحتساب الربح بعد إفتراض كميات إنتاج محددة في كل مرة، إبتداء من كمية الإنتاج صفر، ومن الطبيعي أن تكون المراحل الأولى بمستويات الإنتاج خسارة، وسوف تستمر هذه الخسارة في الإنخفاض حتى مستوى إنتاج معين، تكون فيه الخسارة مساوية صفراً وعند هذا ستكون هناك أرباح، وبالتالي فإن نقطة التعادل هي مستوى الإنتاج الذي تكون فيه الأرباح والخسائر تساوي صفراً.

والجدول التالي يمكن إعطائه كمثال لتوضيح هذه الطريقة:

(1) المبروك محمد أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، السعودية، ص: 170.

(2) المرجع نفسه، ص ص: 171-173.

الجدول رقم (4) حساب نقطة التعادل باستخدام طريقة الجدول.

الربح أو الخسارة	إيرادات المبيعات عدد الوحدات المنتجة x سعر البيع	مجموع التكاليف	التكاليف المتغيرة x عدد الوحدات المنتجة	التكاليف المنتجة	عدد الوحدات المنتجة
(200.000)	صفر	200.000	صفر	200.000	صفر
(150.000)	150.000	300.000	10.000	200.000	10.000
(100.000)	30.000	400.000	200.000	200.000	20.000
(50.000)	450.000	500.000	300.000	200.000	30.000
صفر	600.000	600.000	400.000	200.000	40.000
50.000	750.000	700.000	500.000	200.000	50.000

المصدر: المبروك محمد أو زيد، مرجع سابق، ص: 175.

من خلال الجدول يتضح أن حجم الإنتاج الذي يحقق التعادل هو 40.000 وحدة، حيث أنه عند هذا المستوى من الـ'نتاج تكون الأرباح مساوية للصفر.

ب- الطريقة الحسابية:

باستخدام المعادلة الرياضية، وبناء على فكرة التعادل، فإن الإيرادات = التكاليف، وبالتالي فإن:

عدد الوحدات (ن) - سعر البيع (س) = التكاليف الثابتة (ت، ث) + التكاليف المتغيرة للوحدة (م) -
عدد الوحدات

$$ن س = ت ث + م (ن)$$

$$ن س - ن م = ت ث$$

$$ن (س - م) = ت ث$$

$$ن = \frac{ت ث}{(س - م)}$$

وهذه يمكن قراءتها على النحو التالي:

عدد وحدات التعادل = التكاليف الثابتة مقسومة على سعر الوحدة ناقصا التكاليف المتغيرة للوحدة.
ومنه:

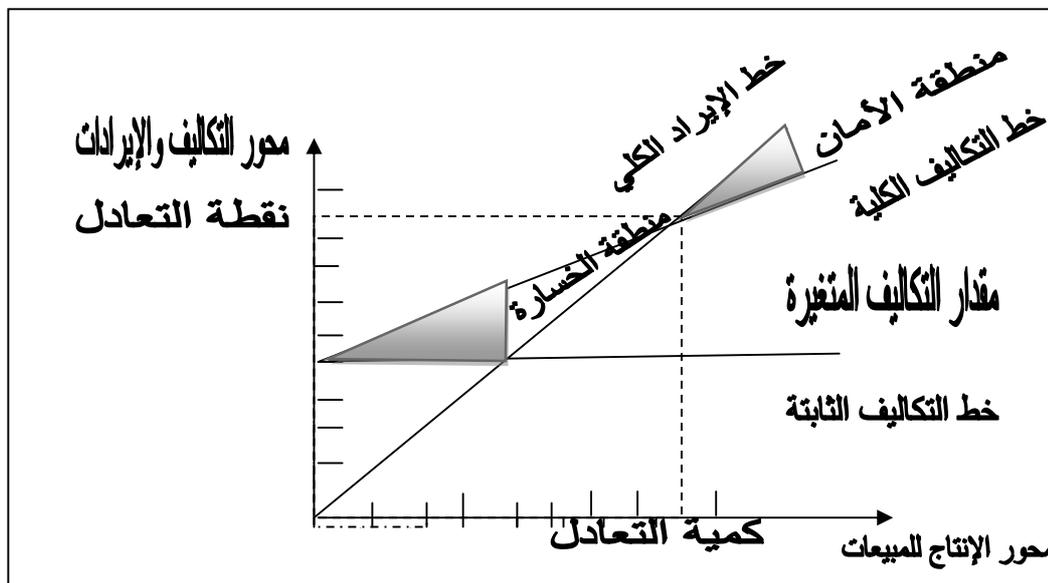
$$\text{نقطة التعادل بالوحدات} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{(\text{سعر بيع الوحدة}) - (\text{التكلفة المتغيرة للوحدة})}$$

$$\frac{FC}{VC-P} = BE$$

ج- الطريقة البيانية:

كما هو مبين بالشكل رقم (3)، يمثل المحور الرأس الإيرادات والتكاليف، في حين يمثل المحور الأفقي كميات الإنتاج حيث إن التكاليف الثابتة هي تكاليف تتكبدها الوحدة أو الشركة عند أي مستوى من مستويات الإنتاج، فهي تبدأ من نقطة معينة على خط التكاليف، وتستمر في شكل خط مستقيم، التكاليف المتغيرة هي تكاليف تتكبدها الشركة عندما تبدأ في الإنتاج وتستمر في الزيادة بزيادة كميات الإنتاج، من هنا يعبر عنها بالمسافة الواقعة بين خط التكاليف الثابتة، وخط التكاليف الكلية.

الشكل رقم (3) تحليل التعادل بيانيا



المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص: 198.

يلاحظ أن خط الإيراد الكلي هو عبارة عن حاصل ضرب سعر بيع الوحدة في عدد الوحدات المباعة أو المنتجة، وبالتالي فهو يبدأ من نقطة الصفر، ويبدأ في الصعود بزيادة كمية الإنتاج وتعتبر

النقطة التي يتقاطع فيها خط التكاليف الكلية مع خط الإيراد الكلي هي نقطة التعادل، كما يمثل العمود الساقط من نقطة التعادل على المحور الأفقي كمية التعادل، والعمود الساقط من نقطة التعادل على المحور الرأسي بقيمة المبيعات، كما أن المنطقة المظللة على يمين نقطة التعادل والتي يطلق عليها اسم منطقة الأمان تمثل الربح الذي يمكن تحقيقه بزيادة حجم المبيعات عن نقطة التعادل، في حين يمثل المنطقة المظللة على يسار نقطة التعادل الخسارة والتي تحقق عند نقص الإيرادات عن التكاليف.

خامسا - سلبيات تحليل التعادل:

بالرغم من سهولة مفهوم تحليل التعادل وسهولة تطبيق المعادلات المتعلقة بتحديد كمية التعادل وغيرها، إلا أنه من الضروري التنويه إلى أن هذه الآلية تقدم فقط أدلة مرشدة لإتخاذ القرارات ولا تقدم حلا نهائية يمكن الإعتماد عليه بشكل قطعي في إتخاذ القرارات، وذلك بسبب وجود العديد من السلبيات والإفتراضات غير الواقعية التي يقوم عليها تحليل التعادل وأهمها:

- 1- قيامه على أساس علاقات خطية وهي تصلح للفتترات قصيرة الأجل فقط ويمكن التغلب على هذه المشكلة باستعمال علاقات غير خطية.
- 2- إفتراض ثبات السعر مهما تغير حجم الإنتاج، مهما تغيرت درجة المنافسة.
- 3- إفتراض قيام علاقة خطية بين حجم الإنتاج وتكاليف الإنتاج وهذا الإفتراض غير صحيح عند توسع المنشأة على المدى البعيد وحاجتها للإنفاق الرأسمالي.
- 4- إهمال القيمة الزمنية للنقود.
- 5- إفتراض مزيجا "إنتاجيا" و"بيعا ثابتا".
- 6- إنطلاقه في إحتساب التكاليف والمبيعات من نقطة السكون وهذا يصلح فقط في المؤسسات التي تتم بالإستقرار⁽¹⁾.

(1) أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص ص: 175 - 176.

طريقة أخرى طريقة القرض التنقيطي:

من آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح ب'طاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها وتستعمل هذه الطريقة في حالة القروض الموجهة لأفراد والقروض الموجهة للمنظمات⁽¹⁾.

تسعى طريقة التنقيط إلى الإستجابة لثلاث أهداف:

- تحقيق خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن إختيار أفضل للمؤسسات الطالبة القرض.
- تسريع عملية إتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزيائن.
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.
- وعليه فإن دالة التنقيط (Z) تكون شكل معادلة خطية وتتحصل على أحسن خط مستقيم وأفضل توفيقية خطية تفصل بين الزيائن الجيدين والزيائن غير الجيدين⁽²⁾.
- وتحسب وفق العلاقة التالية⁽³⁾:

$$Z = \sum \alpha_i R_i + B$$

حيث:

α_i : المعاملات المرتبطة بالنسب R_i (معاملات الرجيح).

R_i : النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

B: حد ثابت.

بعض نماذج القرض التنقيطي المشهورة والمستعملة للتنبؤ بخطر القرض.

(1) سعيد زاوي، أدوات التحليل المالي ودورها في منح الائتمان المصرفي، مذكرة ماجستير، غ منشورة، تخصص مالية مؤسسة جامعة قاصدي مرياح، وقلة 2012، 2013، ص: 7-8.

(2) عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكوريتغ، مجلة الإقتصاد والمجتمع، منتوري قسنطينة، العدد 02، 2004، ص: 193.

(3) نور الدين مزياني وآخرون، أهمية إستخدام طريقة القرض التنقيطي البنكي في عملية إتخاذ القرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني حول إستخدام أساليب كمية في إتخاذ القرارات، جامعة سكيكدة، 1995، ص: 9.

*نموذج ألتان (z-score): طور ألتان نموذجه مستخدماً النسب المالية ومعتمداً على التحليل التمييزي المتعدد وإستطاع من خلال هذا النموذج التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة في قطاع "صناعة ويتكون النموذج 5 نسب مالية وإستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لثلاثين نسبة مالية تكتب على الشكل التالي⁽¹⁾:

$$z = 3,3 \times 1 + 1,2 \times 2 + 10 \times 3 + 0,6 \times 4 + 1,4 \times 5$$

حيث : x1 الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

x 2 صافي رأس المال / العامل / مجموع الأصول.

x3 المبيعات / مجموع الأصول.

x4 القيمة السوقية للأسهم القيمة الدفترية.

x5 الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول.

حيث z هي النقطة التمييزية.

إذا كان: $z \geq 2,99$ فإن النموذج يتوقع أن المنشأة لن تفلس.

إذا كان: $z > 1,81$ فإن النموذج يتوقع أن المنشأة قد سوف تفلس.

إذا كان z يقع ما بين (2,99 – 1,81) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على إحتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاسها.

(1) سعيدة زاوي، مرجع سابق، ص ص: 8-9.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية حول التحليل المالي الذي يمثل أفضل وسيلة للفحص الشامل للوضع المالي للمؤسسة خلال عدة دورات، وذلك عن طريق الدراسة المفصلة للبيانات المالية وفهم مدلولاتها ويساعد هذا الأخير على تحقيق الأهداف التي يود الوصول إليها وهذا بالإستعانة بأدوات التحليل المالي التي تمكن من إتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب ومن أهم الأدوات المستعملة في هذا البحث.

التحليل بالنسب المالية: التي يفضلها يمكن تقييم الوضع المالي للمنشأة وتشخيصها في لحظة معينة من نشاط ما ولأنها تحليل ساكن ثم الإعتماد على أدوات أخرى أكثر حداثة وهي التحليل بالجدول المالية: التي تنقسم إلى جدول التمويل، جدول تدفقات الخزينة وكذلك تحليل التعادل الذي يساهم في تشخيص بعض المشاكل لتقييم نتائج الماضي وتخطيط المستقبل وكما تطرقنا إلى آلية أخرى هي آلية التتقيط البنكي التي يستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملائمة المالية لزيائنه.

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي ومخاطره

مباحث الفصل:

- ❖ تمهيد.
- ❖ المبحث الأول: الائتمان المصرفي.
- ❖ المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.
- ❖ المبحث الثالث: أهمية ودور التحليل المالي في خدمة قرار
منح الائتمان المصرفي وتقييم مخاطره.
- ❖ خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر النشاط الإئتماني الركيزة الأساسية للعمل المصرفي والذي يمثل إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق أكبر عائد عند أدنى مستوى من المخاطر كما أن محفظة التسهيلات الإئتمانية تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة لدخل البنك لذا يتطلب الحماية والتحوط ضد المخاطر التي يمكن أن يواجهها من جراء الإفراط في منح التسهيلات الإئتمانية حيث تتبع البنوك عادة العديد من التسهيلات الإئتمانية حيث تتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من هذه المخاطر وتقييمها وتزيد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة من أجل ترشيد قراره الإئتماني.

فقد أصبح هذا الموضوع من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي والمتعاملين فيه وذلك بإعتباره أداة هامة المصرفي والمتعاملين فيه وذلك بإعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة القرارات الإئتمانية وبالتالي إلى تخفيض الخسائر التي قد يتعرض لها المصارف.

وسنحاول من خلال هذا الفصل النظر إلى: الإئتمان المصرفي مفهومه وطبيعته، أهميته وأنواعه، مؤسسات وإجراءات منحه، وكذلك المخاطر الإئتمانية مفهومها، أنواعها ووسائل الحد منها، ونظم تصنيفها وفي الأخير أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان وكذلك دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الإئتمان المصرفي.

المبحث الأول: الإئتمان المصرفي.

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن الإئتمان المصرفي من خلال تقديم مفاهيمه وأهم أنواعه وكذلك أهميته، كما نحاول التطرق إلى مؤسسات منح الإئتمان والإجراءات التسهيلية لمنحه.

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة الإئتمان المصرفي.

أولاً- مفهوم الإئتمان المصرفي:

هناك عدة مفاهيم وتعريف للإئتمان المصرفي وحاولنا التطرق إلى المفاهيم التالية:

***تعريف 1:** الإئتمان المصرفي عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية أو تكون بشكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير⁽¹⁾.

***تعريف 2:** الدين والإئتمان هما الشيء نفسه فالدين إلتزام بالدفع في المستقبل، والإئتمان هو المطالبة بإستلام الدفعات في المستقبل وحجم الديون⁽²⁾.

***تعريف 3:** عبارة عن القوة الشرائية المقرضة أو التي تصبح متاحة للمقترضين، حيث أن أسواق الإئتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حالياً الإنتظار من أجل الحصول على السلع التي يرغبون في شرائها ولا بد هذا العمل من سعر هو سعر الفائدة⁽³⁾.

***تعريف 4:** الإئتمان هو عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، كما يمكن تعريفه: "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً، وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات" وغالباً ما يكون الدفع نقداً⁽⁴⁾.

ونستنتج من التعريف السابقة أن عملية الإئتمان هي:

- 1- تتضمن علاقة بين طرفين، دائن ومدين.
- 2- تتركز أساساً على الثقة.
- 3- تنشأ من خلال عملية تبادلية.
- 4- يتضمن من قبل المدين بالدفع بتاريخ محدد.

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، غدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 88

(2) Llody, Thomas, Money Bonring and economic Activity, 3rd, edition Prentice-Hall, Inc, New jerky, 1986, P67

(3) Roger lerog miller and Robert Pulsinelli, Modern money and Banking, 2nd, edition MC Grous-Hill Book company, New york, 1989, P20

(4) زكرياء الدوري، بسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البيازوري، 2013، ص: 74.

5- يأخذ صورة شفوية أو تحريرية أو ضمنية.

ثانياً - طبيعة الإئتمان المصرفي⁽¹⁾.

يقصد بالإئتمان المصرفي في هذا الصدد القروض المصرفية قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك، ويأتي هذا النوع من الإئتمان في المرتبة الثانية بعد الإئتمان التجاري، وذلك من حيث درجة اعتماد المنشأة عليه كمصدر للتمويل القصير الأجل ويدخل هذا النوع في الميزانية العمومية للشركة المقترضة في بند قروض مصرفية قصيرة الأجل.

وتشغل المصارف التجارية مركزاً مهماً في السوق النقدية لأنها توفر الأموال الضرورية لتسيير الأنشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر.

هذا وتوسع الشركات التي تبدأ النمو والتوسع إلى تحقيق حاجاتها الإضافية من التمويل عن طريق الإقتراض من المصارف التجارية.

يعتبر الإئتمان المصرفي النشاط الأكثر أهمية بين أنشطة البنوك التجارية وذلك لكون القروض المقدمة للعملاء تمثل الجزء الأهم من بين موجودات كل مصرف تجاري وبالتالي فهي المصدر الأكثر أهمية في تشكيلة إيرادات المصرف ومن المنطلق ومن هذه الأهمية حرصت البنوك على تخطيط سياستها الإئتمانية بهدف المحافظة على جودة موجوداتها الإستثمارية وتقليل خسائرها من الديون المعدومة إلى حد أدنى.

تقسم أنواع القروض إلى قروض ذات أسعار الفائدة الثابتة، والقروض ذات أسعار الفائدة العائمة، ففي النوع الأول يتم تحديد سعر الفائدة في تاريخ منح القرض وتبقى الأسعار ثابتة إلى أن يعين موعد إستحقاق القروض، أما في النوع الثاني فإن العلاوة على سعر الفائدة الأساسي يتم تحديدها في بداية القرض ولكن يتم السماح لسعر الفائدة بالتقلب أو التغيير وفقاً لتغيير سعر الفائدة الأساسي.

المطلب الثاني: أهمية وأنواع الإئتمان المصرفي.

أولاً - أهمية الإئتمان المصرفي:

تؤدي المصارف دور هاماً في الإقتصادات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها والتي تخدم بموجبها عمل الإقتصاد وبنشاطاته المختلفة، والإسهام بتطور هذه النشاطات وتنوعها وتوسعها، وبحيث يؤدي هذا إلى أن يصبح من غير الممكن حصول التطور والتنوع والتوسع في النشاطات الإقتصادية سواء ارتبط ذلك بعمليات الإنتاج، والتوزيع والتداول، ومن ثم الإستهلاك بدون الدور الفعال للمصارف من خلال الإئتمان أي التمويل لهذه النشاطات والخاصة في الدول الرأسمالية، وبالذات المتقدمة منه، ولذا يقال أن الإئتمان يعتبر دم الحياة للأعمال وبهذا فإن أهمية المصارف ودورها في عمل الإقتصاد وتطوره وتنميته وتبرز من خلال الوظائف التي يؤديها الإئتمان الذي تمنحه المصارف ودوره في ذلك:

(1) محمد علي إبراهيم العامري، الغدرة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، 2013، ص: 246.

- 1- الإئتمان الذي تمنحه المصارف يوفر وسيلة التبادل، وذلك أن الأوراق النقدية في الوقت الحاضر والنقود المعدنية والمسكوكات المساعدة تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، وهي المصرف المركزي الذي يقوم عادة بمهمة إصدارها، كما أن الشيكات المسحوبة على ودائع الطلب والتي تستخدم كأداة في التعامل تمثل دينا لحاملها على المصرف المسحوبة عليه.
- 2- تسهم في زيادة الإستثمار الذي يوفر القدرة الإنتاجية في الإقتصاد من خلال إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة.
- 3- إن المصارف من خلال الإئتمان الذي تمنحه لفئات المجتمع تتيح زيادة الاستهلاك⁽¹⁾.
- * إن التطورات التكنولوجية والإقتصادية، أعطت الإئتمان أهمية كبيرة وواضحة من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والإستهلاكية وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الإقتصادي نحو العمالة ويمكننا تلخيص تلك الأهمية للإئتمان على النحو التالي:
- 1- **زيادة الإنتاج:** تحتاج المشروعات الجديدة والقائمة إلى موارد مالية ضخمة لذلك تلجأ هذه المشروعات إلى الإئتمان في المصارف حيث تلعب هذه المصارف دور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين من أجل المساهمة في تمويل أو زيادة الإنتاج والإستثمار في الإقتصاد.
- 2- **زيادة الإستهلاك:** يساهم الإئتمان للمستهلكين الحصول على بعض السلع الإستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، ويترتب عليهم إلتزامات دفع قيم تلك الإئتمان ويساعد هذا الإئتمان في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الإقتصاد الوطني.
- 3- **توزيع الموارد المالية والإئتمانية على مختلف الأنشطة الإقتصادية:** يلعب الإئتمان دورا هاما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف الصناعات والأنشطة الإقتصادية بما يضمن الإستخدام الكفء لهذه الموارد، من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لإحتياجاتها بما يحقق نمو إقتصاديا متوازيا يخدم كل من السياستين الإئتمانية والإقتصادية.
- 4- **تسوية المبادلات:** نقصد بتسوية المبادلات أي التبادل بين طرفين وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل دينا لحاملها على المصرف المسحوبة عليه.
- 5- **تشغيل الموارد العاطلة:** يمكن الإستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وبهذا فالمقرض ينتفع من إستخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء إستعماله لتلك الموارد على دخل مناسب⁽²⁾.

(1) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص: 276-282.

(2) عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 293.

ثانياً - أنواع الإئتمان المصرفي⁽¹⁾.

على الرغم من أن الإئتمان المصرفي سيتم بمرونة عالية وبتنوع كبير فقد تم تصنيفه طبقاً لوقت الإستحقاق وحسب النشاط الإقتصادي ووفقاً لضمان المدة وغير ذلك من التقسيمات التي سيأتي ذكرها بالتفصيل، حيث يمكن تقسيمه وفقاً للأنواع الآتية:

1- مصدر الإئتمان:

يصنف الإئتمان حسب مصدره ويأخذ نوعين هما:

- أ- **الإئتمان المباشر:** ويتم بشكل مباشر بين المقرض والمقترض دون توسط المؤسسات المصرفية.
- ب- **الإئتمان غير المباشر:** ويحدث نتيجة توسط المؤسسات الإئتمانية كالمصارف التي تقوم بعملية الوساطة بين المودع والمقترض، ويتم الإنجاز من خلال المؤسسات المصرفية لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض كلف الإئتمان إضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة. وتعتبر تلك المؤسسات مصدر أمان وثقة للمودع.

2- آجال الإئتمان:

تنقسم القروض وفقاً للمدة التي تمنحها المصارف إلى مايلي:

- أ- **الإئتمان قصير الأجل:** وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي ستستخدم أساساً في تمويل المنشآت التجارية، وكما تم شرحه سابقاً.
- ب- **الإئتمان متوسط الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات مثل إستكمال آلات المصنع بوحدة جديدة وإجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضاً لأغراض التوسع.
- ج- **الإئتمان طويل الأجل:** وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان وإستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

3- الإئتمان حسب الإستعمال:

ويصنف الإئتمان إلى ثلاثة أنواع تبعاً لإستعماله ونشاطه الإقتصادي:

- أ- **الإئتمان الإنتاجي:** وهو الذي يمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج أو تمويل رأس المال التشغيل ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية في المجتمع.
- ب- **إئتمان المضاربة:** يقوم المصرف بمنح هذه القروض لغرض تمويل أنشطة فرص المضاربة، حيث المضارب بإستمرار للتغيرات المتوقعة في الأسعار، لذا يقوم بشراء البضائع والأوراق المالية متوقعاً ارتفاعاً

(1) زكرياء الدوري، يسرا السامراني، مرجع سابق، ص: 77-81.

في أسعارها، وقد يبيع موجودات لا يمتلكها غالبا على أساس التسليم في المستقبل مناسبة للوفاء بالتزامه السابق.

ج- وهي القروض التي تمنح لفئات معينة في المجتمع: لغرض الإتجار بها، وهذا الإئتمان يستعمل في تميل شراء البضائع والخدمات الإستهلاكية ويعتمد تسديده على مدى إمكانية المقترض من الإدخار في المستقبل.

4- الإئتمان حسب القطاع الإقتصادي:

ينسم الإئتمان المصرفي حسب القطاع الإقتصادي إلى (إئتمان صناعي، تجاري، زراعي، عقار أو سكني) ويمكن تقسيمه إلى أنواع أخرى من الإئتمانات، وتتسم هذه القروض بكونها طويلة الأمد، وإن هذا التقسيم يواجه صعوبات متعددة منها إمكانية إستعمال القرض من قبل المدين لأغراض غير متفق عليها في البداية وخاصة بالنسبة للمدنيين الصغار.

5- إئتمان من حيث الضمان:

تنقسم هذه القروض إلى نوعين هما:

أ- إئتمانات مضمونة: وبدورها تنقسم إلى:

1- قروض مضمونة بضمانات عينة: كأن يقدم المقترض إلى المصرف رهن عقار يمتلكه أو بضاعة في حوزته.

2- قروض مضمونة بضمانات شخصية: وهذا القرض يتم بوجود طرف ثالث شخص طبيعي أو معنوي يضمن السداد في حالة عدم قدرة المقترض أو إمتناعه عن السداد.

ب- إئتمانات غير مضمونة: وفيها يحصل المقترض على الأموال من المقرض بدون ضمانات شخصية أو معنوية أو عينية غير أن هذا النوع لا يبقى بدون توثيق فهو بصورة غير مباشرة ويقوم المقترض بالوفاء بالسداد في الموعد المتفق عليه.

6- إئتمان من حيث المستفيد:

يمكننا تقسيم الإئتمان المصرفي حسب القطاعات المستفيدة من الإئتمان وهي:

أ- الإئتمان العام: ويتمثل في الإئتمان الممنوح لتمويل المشروعات التي تعود إلى هيئات ومؤسسات رسمية أو حكومية تمتلكها الدولة.

ب- الإئتمان الخاص: ويتمثل في الإئتمانات الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية المملوكة ممن قبل الأفراد العاديين أو الهيئات والشركات ذات الصفة الخاصة غير الحكومية.

ج- الإئتمان الفردي: ويتمثل في السلف البسيط للأغراض الإجتماعية المختلفة.

7- الإئتمان حسب نوع المقرض:

وينقسم هذا النوع إلى:

أ- **إئتمان مصرفي**: يتم منحه من قبل الأجهزة المصرفية ويعتبر المصدر الرئيسي لأنواع الإئتمانات الأخرى.

ب- **الإئتمان غير مصرفي**: وتمنح هذه الإئتمانات من مؤسسات مالية غير مصرفية، ففي البلدان المتقدمة صناعيا تمنح هذه القروض من قبل أسواق الأوراق المالية، ببيوت الخصم، شركات التأمين في حين تقتصر في البلدان النامية على شركات التأمين.

ج- **إئتمان تجاري**: وتقوم بمنحه الشركات التجارية إلى عملائها من التجار ويرتبط حجم هذا الإئتمان على قدرة الشركات في تصريف منتجاتها وخدماتها ويعتمد هذا النوع على مدى توفير الشركات التمويلية القروض للمشاريع التجارية.

د- **الإئتمان الفردي**: ويمنح هذا الإئتمان من قبل الفرد خدمة للأفراد أو المشاريع الأخرى.

المطلب الثالث: مؤسسات منح الإئتمان المصرفي والإجراءات التسهيلية لمنحه.

أولاً- مؤسسات منح الإئتمان المصرفي⁽¹⁾.

بالنظر لأهمية الإئتمان وبالذات المصرفي منه في الدول عموماً وفي الدول المتقدمة خصوصاً، فقد اتسعت وتعددت وتنوعت مؤسسات الإئتمان بدرجة كبيرة ومن بين هذه المؤسسات:

1/ **البنوك**: هي أهم المؤسسات الإئتمانية والمرتبطة بسعة أعمالها ونشاطاتها ذات الصلة بقدراتها المالية الضخمة، وبالذات البنوك التجارية والناجمة عن تجميعها للإدخارات، وعن طريق قدرتها على توليد الإئتمان، والذي يمكن أن يفوق عدة أضعاف حجم الإدخارات الأصلية المودعة لديها.

2/ **مؤسسات الإدخار**: حيث توجد بعض المؤسسات التي يمكن إعتبارها مؤسسات إدخار، رغم أن معظم مؤسسات الإئتمان الأخرى تقوم بتجميع الإدخارات حيث أن مؤسسات الإدخار هي التي تقوم بإستلام المدخرات ولا تقبل تسديدها حين الطلب ومنها شركات التأمين، شركات الإستثمار ونظام الإدخار البريدي والتنظيمات الأخرى التي تتبع الأسهم والسندات.

3/ **مؤسسات الإئتمان الرهني**: هي التي تمنح الإئتمان لتمويل الإحتياجات المالية للمتعاملين معها لفترات زمنية معينة، حيث يتم التسديد بدفعة واحدة أو عدة دفعات يتم تحديدها مسبقاً وهو الحالة الغالبة مقابل رهن الموجودات لديها سواء المنقولة منها أو غير منقولة كالعقارات أو غيرها.

4/ **مؤسسات الإستثمار**: هي المؤسسات التي توفر الإئتمان من أجل تمويل الإستثمارات التي تقوم بها المشروعات وشركات الأعمال الخاصة منها، وحتى الحكومية في بعض الحالات وقد يتم هذا في جزء مهم منه عن طريق الأسهم والسندات ولأغراض طويلة الأجل عادة ارتباطاً بالطبيعة طويلة الأجل للتمويل الإستثماري.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 275.

ثانياً - الإجراءات التسهيلية لمنح الإئتمان المصرفي:

عادة ما تحدد إدارة البنك مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات حيث القروض والإئتمان على أساس:

- 1/ موقع البنك وحجمه.
 - 2/ البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.
 - 3/ شخصية ونوعية القوى البشرية العاملة في البنك، والمسؤولية عن منح القروض والإئتمان⁽¹⁾.
- وعليه تتمثل الإجراءات الواجب إتباعها لمنح الإئتمان فيما يلي:

1/ دراسة طلبات الإقتراض: عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الإقتراض وفقاً للنموذج المعد من قبل البنك، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الإئتمان لإجراء الدراسة عليه، وخاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية من العميل للوقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب الإقتراض، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طلب القرض.

2/ تحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها الفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المديونية.

3/ الإستفسار عن مقدم الطلب: حيث يتم الإستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الإقتراض إما من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد إجتماعات مع العميل أو من خلال البنوك الأخرى والبنك المركزي.

4/ التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الإقتراض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي يحتاجها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.

5/ طلب الضمان التكميلي: في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

6/ توقيع عقد القرض: قد يتفق الطرفان (البنك وطالب القرض) على شروط التعاقد وبنود التفاوض بينها وقد لا يتفقا فإذا إتفق الطرفان فإنهما يقومان بتوقيع عقد أو إتفاقية بينها تتضمن كافة هذه الشروط.

(1) سامر جلد، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 132.

7/ **سرف قيمة القرض (كله أو بعضه):** بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الإقتراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الإئتمانية تحت تصرف العميل كلية، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه.

8/ **سداد القرض ومتابعته:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقا لجداول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين العميل، ولضمان متابعة عملية السداد فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

إن دور البنك لا ينتهي عند منح التسهيلات الإئتمانية بل إنه يمتد ليشمل كذلك متابعة التسهيلات الإئتمانية والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة⁽¹⁾.

المبحث الثاني: المخاطر الإئتمانية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مخاطر الإئتمان من خلال تقديم مختلف مفاهيمها وأهم أنواعها وكما سنحاول التطرق إلى وسائل الحد منها ومعايير تصنيفها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الإئتمانية.

(I) مفهوم المخاطر:

هي حالة عدم التأكد المرتبطة بتحقق خسارة مادية أو معنوية التي تلازم الشخص عند إتخاذ قرار ما، مما ينتج عنه حالة معنوية تتصف بالقلق والتردد وعدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة ومع أن كل منشآت الأعمال تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطاتها، إلا أن المؤسسات المالية تواجه أنواعا خاصة من المخاطر بالنظر إلى طبيعة نشاطاتها، فالغرض من المؤسسات المالية هو تعظيم الربح والقيمة المضاعفة للمساهمين من خلال إدارتها للمخاطر في إطار تقديمها للخدمات المالية. وتواجه المؤسسات المالية ثلاثة أنواع من المخاطر: المخاطر التي التخلص منها والمخاطر التي يمكن تحويلها للأطراف الأخرى والمخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها⁽²⁾.

(II) مفهوم المخاطر الإئتمانية:

- تعتبر مخاطر الإئتمان من المشاكل التي أصبحت تعاني منها البنوك ويمكن تعريفها كمايلي:
- تتحدد المخاطر الإئتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الإئتمانية للمقترض⁽³⁾.
- وتعرف المخاطر الإئتمانية على أنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ

(1) عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 221-222.

(2) الفقي السباعي محمد وآخرون/ مبادئ التأمين والأصول العلمية والتطبيقية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2000، ص: 5.

(3) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مخاطر الإئتمان والاستثمار المشروعات، الدار الجامعية، عين الشمس، مصر، 2003، ص: 243.

مقرض إلى الطرف المقابل، والمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة⁽¹⁾.

- خطر الإئتمان يعني عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ إستحقاقه⁽²⁾.
- وتعرف على أنها مخاطر الخسارة التي يتعرض لها البنك في حالة حدوث خلل أو فشل للعميل طالب القرض⁽³⁾.

* كما يمكن إضافة عدة إحتتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيمايلي⁽⁴⁾:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى إنتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المنفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كلن في المبلغ الائتماني (القرض + فوائد)، أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض، ولذلك فهي نصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية.
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقرض بسبب عدم إلتزامه أو عدم إستطاعته أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقرض شخصا حكوميا أولا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر إئتمانية، على الرغم من إثارة البعض إلى أن المخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض:

- * تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها⁽⁵⁾:
- العوامل الخارجية: وتتمثل في تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كاتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال.
- العوامل الداخلية: وتتمثل في
- ضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة إئتمانية رشيدة.

(1) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 197.

(2) copper jone, the management and Regulation of Banks, London, Macmillan publisher LTD, 1984, P :22.

(3) سعيدة زاوي، مرجع سابق، ص: 3.

(4) بلبالي عبد الرحيم، إدارة المخاطر البنكية على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، تخصص نقود بنوك، جامعة تلمسان، 2008، ص: 59.

(5) سمير الشاهد، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية، 2002، ص: 58.

- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها.

أولاً- أنواع المخاطر الائتمانية:

إن أي عملية إئتمان لا بد أن تكون محفوفة بالمخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد ومخاطر الإئتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده، والجدير بالذكر أن هنالك عدة أنواع من المخاطر ينبغي على إدارة البنك إتخاذ الإحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها ومن أهم هذه المخاطر مايلي⁽¹⁾:

(1) مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الإئتمان ونوعيته: فقد تغير هذه القوانين والتشريعات لتعطي المجال للبنوك للتوسع أكثر في إعطاء الإئتمان أو لتصنيف المجال فتقرض نسبا أكثر تشددا كنسبة التسهيلات الإئتمانية إلى الودائع أو غير ذلك من النسب المشابهة.

(2) مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض: تختلف مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض، ففي صناعات الكمبيوتر فإن الخطر الأكبر يكمن في عملية التقادم وظهور أجيال جديدة من أجهزة الكمبيوتر وفي الإنتاج الزراعي، فإن هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار متعلقة بعدم توفر المواد الخام للإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، ودخول منافسين جدد.

(3) مخاطر قلة خبرة موظفي البنك: إن قلة خبرة موظفي البنك قد تقضي إلى أخطاء قاتلة في هذه المجال الحساس، فقلة خبرة الموظفين في الإستفسار عن العميل وسمعته المالية، وقلة خبرة الموظفين في إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل، قد تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ الضمانات اللازمة.

وبالتالي ينبغي على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية مهاراتهم من خلال عقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم وتغيير إتجاهاتهم.

(4) مخاطر الظروف الإقتصادية: هذا النوع من المخاطر لا يمكن التحكم فيه لكن يمكن تقليل خسائر البنك من خلال إتخاذ الإحتياطات اللازمة لتفادي، وقوع المشاكل عند إجراء التحليلات الإقتصادية الضرورية وإتباع الطرق العلمية للتنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع الإقتصادية في المستقبل.

(5) مخاطر تذبذب أسعار الصرف: هذه المخاطر لا تظهر عادة إلا عندما تكون هناك عملية إقراض العملاء في الخارج وأن يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض، ففي حالة إنخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة مثلا، فإن ذلك لا بد أن يعني خسارة أكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة

(1) عبد المعطي أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص ص: 213-214.

الشرائية للأموال التي يحصلها سوف تكون أقل، وأما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلا، وحصل أن إنخفاض سعر الدولار بعد منح القرض، فإن المقترض الأجنبي عندئذ عليه أن يدفع أموالا أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض.

(6) مخاطر تذبذب أسعار الفائدة: إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء على القروض لأن التكلفة عليهم سوف تكون مرتفعة وقد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض، ونتيجة ذلك أن ينخفض مستوى القروض لدى البنك مما قد يؤثر على أرباحه، وكذلك فإنه إذا إرتبط البنك بسعر فائدة ثابت على وديعة لمدة سنة مثلا، وحدث أن إنخفضت أسعار الفوائد على القروض خلال السنة، فإن نتائجه المالية قد تتأثر أيضا.

(7) مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة: إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الإستغلال الكفء للأموال المقترضة، ومن هنا نجد أن البنك عادة، وعند الإستفسار عن طالب القرض فإنه يطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسيين مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، وما لا شك فيه أن من حق البنك أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقرضها إلى العملاء، وهل هي في أيد أمينة ومؤهلة أو لا.

(8) مخاطر متعلقة بالعميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الإئتمانية للعميل ومدى ملاءمة المالية وسمعته الإجتماعية ووضعها المالي وسبب الحاجة للإئتمان والغرض من هذا الإئتمان⁽¹⁾.

(9) مخاطر متعلقة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالإئتمان المطلوب والضمانات المقدمة وتطورات المستقبلية للمؤسسة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل⁽²⁾.

(10) الأخطاء المتعلقة بالغير: قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار المدنيين العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه ويكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه⁽³⁾.

ثانيا: وسائل الحد من مخاطر الإئتمان:

وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الإئتمان ومن أبرز هذه الوسائل

مايلي:

(1) فريد راغب النجار، إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتغيرة، مؤسسة شباب الجامعة، فلسطين، 2000، ص: 65.

(2) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، دار الوراق للنشر، عمان - الأردن، 2002، ص: 255.

تاريخ الإطلاع: 2014/10/13 [img] http://illineb.Com/Fa/i/Smiles/icon-Santa.png [img] (3)

1- دراسة عناصر منح الإئتمان⁽¹⁾:

تقوم عملية دراسة عناصر منح الإئتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الإتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبناها مسؤول الإئتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد وهناك خمسة عناصر لمنح الإئتمان تسمى (5 Cis)، وذلك لأنها بعناصر كل منها يبدأ بالحرف C باللغة الإنجليزية.

أ- الشخصية: **Character** مسؤول الإئتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى إحترامه لتوقيعه وإلتزامه بتعهداته.

ب- المقترض: **Capacity** وهنا ينبغي على مسؤول الإئتمان أن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج توافيق المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

ج- رأس المال: **Capital** من خلال هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية المعروفة.

د- الضمانات: **Collateral** يمكن إعتبارها مصدرا رئيسيا للإطمئنان ودرء مخاطر الإئتمان فقط في حالة كونها ودائع مفيدة لتغطية قرض معين.

هـ- الظروف (الإقتصادية): **(Economic) conditions** ينبغي أن يقوم محلل الإئتمان في البنك بدراسة الاحوال الإقتصادية، المالية، والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض.

2- الإستفسار عن سمعة العميل⁽²⁾:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الإئتمان في البنك اللجوء إليها للإستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد، ويمكن تقسيم مصادر المعلومات ثلاثة أقسام رئيسية:

أ- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك، إن تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالرجوع إلى ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات إئتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد إلتزاماته.

ب- البنك المركزي والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، وإجمالاً فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر، لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك غفي هذا الخصوص.

(1) عبد المعطي أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 216-218.

(2) زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 111.

ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولوا الإئتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض، ومن خلال ذلك نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات عن أي مجال من المجالات، أما إذا كان طالب القرض معروفا جيدا للبنك فلا داعي لذلك.

3- تدريب موظفي الإئتمان⁽¹⁾:

إن قلة خبرة موظفي الإئتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات إئتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه إرتفاع في القروض الهالكة في البنك، والطريق الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الإئتمان على كيفية إجراء التحليلات الشكل المطلوب وكذلك أصول الإستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

المطلب الثالث: نظم تصنيف مخاطر الإئتمان⁽²⁾.

سنعرض في مجال تصنيف مخاطر النظم نموذجين من النظم:

النموذج الأول يبني معايره على مؤشرات كمية Quantitative تتمثل في مجموعة من النسب المالية التقليدية ويعرف بإسم الباحث الذي قام بتصميمه وهو (Sherrord) ويصلح هذا النموذج في إتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الأجل، أما النموذج الثاني فيبني معاير على مؤشرات ذات طبيعة نوعية Qualitative لذا يصلح في إتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل.

I- النظام الكمي نموذج (Sherrord):

إن ميزة هذا النموذج تتمثل في أن مصممه أوجد نوعا من العلاقة بين درجة مخاطرة القرض من جهة، وتحديد نوعيته من جهة أخرى وذلك كأساس لتسعير القرض ومن ثم تقييم نوعيه أو جودة محفظة القروض في البنك جميعها كوحدة، وقبل أن تقوم بعرض إيضاح مبسط لتطبيق هذا النظام في الواقع العملي لابد في رأينا التذكير بمايلي:

- إن هذا النظام يهدف أساسا لتقييم أو ترتيب مخاطر الإئتمان credit risk raking المتصلة بالعملاء المقترضين.

- إن هذا النظام وإن جعل الموضوعية Objectivity غرضا مستهدفا إلا أنه لا يلغي تماما دور الأحكام والإجتهادات الشخصية لمدير الإئتمان وذلك في تقدير عوامل أخرى التي لها صلة بقرار الإئتمان.

(1) عبد المعطي أرشيد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 220.

(2) محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 375-390.

- إن النموذج في الصورة التي سنعرضه بها يقوم على خمسة متغيرات رئيسية يتمثل كل منها في نسبة مالية Ratio من النسب المالية المتعارف عليها.

*يقوم النظام على (6) نسب مالية رئيسية ملائمة لأغراض قياس قدرة العميل على السداد، وفيمايلي جدول يوضح هذه النسب ونوع كل منها، وكذلك معاملها أو وزنها النسبي.

الجدول رقم (5): متغيرات النظام الكمي.

مسلسل	النسبة	نوعها	وزنها بالنقاط
1-	رأس مال عامل / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17.0
2-	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9.0
3-	صافي حقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	3.5
4-	صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20.0
5-	إجمالي موجودات / إجمالي مطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2
6-	صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات الثابتة.	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 378.

وتتحدد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من النسب في معاملها أو وزنها النسبي، لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسب مؤشرا للجودة سيتخذ أساسا لتصنيف القرض، ولو رمزنا لهذا المؤشر بالحرف (م) لأمكن ترتيب القرضو المصرفية التي تتكون منها المحفظة تنازليا حسب جودتها في خمس فئات رئيسية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها.

مسلسل	فئة القرض	مؤشر الجودة
1-	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$25 \leq م$
2-	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$20 \leq م < 25$
3-	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$5 \leq م < 20$
4-	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$5- \leq م < 5$
5-	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	$5- > م$

المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 379.

لاحظ بشأن البيانات الواردة في الجدولين (5، 6) مايلي:

- أن الوزن الأكبر للنسب المالية يتكون منها النموذج، هو من نصيب النسب التي تختبر مدى قدرة العميل على السداد وهي نسب السيولة ونسب الملاءة أو الرفع المالي، في حين لم يشمل النموذج إلا على نسبة مالية واحدة من نسب الربحية وهذا أمر منطقي على أساس أن الهدف الأساسي للنموذج هو تقويم المركز الإئتماني للعميل من جهة قدرته على السداد.

- إن المؤشر (م) وهو مؤشر جودة القرض يسير في إتخاذ عكسي لإتجاه المخاطرة، بمعنى أن إرتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على إنخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقرض والعكس بالعكس.
- *بمجرد تصميم النظام المطلوب لتقييم مخاطر القروض ووضعه موضع التنفيذ كأداة فعالة من أدوات قرار الإئتمان، يمكن لإدارة الإئتمان الإسترشاد بالرتبة التي يصنف تحتها القرض في مجالات متعددة لعل من أهمها مايلي:
- أ- تحديد معدل الفائدة الخاص بالقرض.
- ب- تصميم جدول المراجعة أو المتابعة Review schedule الخاص بالقرض.
- ج- كما يمكن الإستفادة من هذا النظام في إدارة محفظة القرض بشكل عام وكذلك في تقييم أداء مسؤولي الأقسام المختلفة في إدارة الإئتمان.
- أ- تحديد معدل الفائدة:

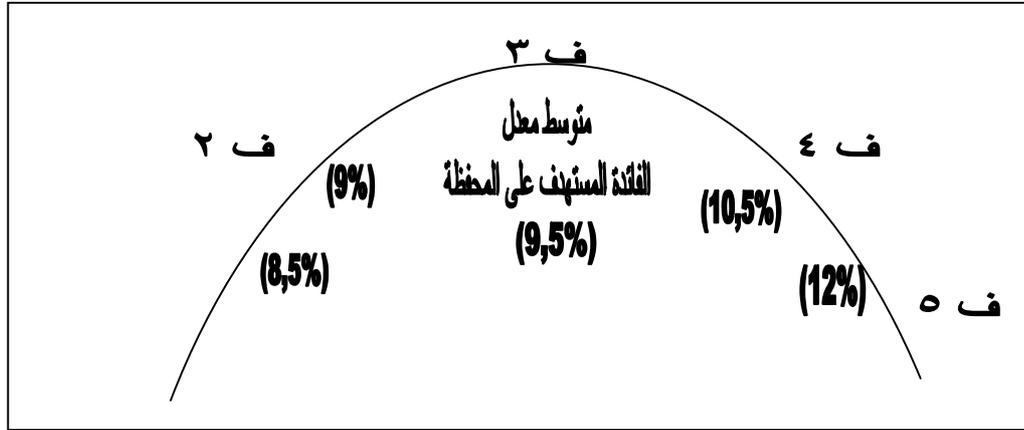
يحدد معدل فائدة القرض في ضوء مجموعة من العناصر هي مثل: درجة المخاطرة، تكاليف الخدمة، أجل القرض، ظروف المنافسة في السوق المصرفي ثم لوائح البنك المركزي، لكن مما لا شك فيه أن العنصرين الأول والثاني وهما درجة المخاطرة، وتكاليف خدمة القرض، يلعبان الدور الحاسم في هذا المجال، لكن إذا علمنا بأن تكاليف خدمة القرض تتكون في معظمها من تكلفة الوقت المبذول في تحليل المركز المالي للعميل مع تكلفة الوقت المبذول في مراجعة ومتابعة القرض، يمكن القول بأن العلاقة بين تكاليف خدمة القرض، ودرجة المخاطرة ستكون علاقة طردية مما يسمح في نهاية الأمر بإعتبار درجة المخاطرة بمثابة دالة Function لمعدلات الفوائد الخاصة بقروض المحفظة، وفي الجدول التالي رقم (6) توضيح للعلاقة بين رتبة القرض المحددة بناء لدرجة المخاطرة المرتبطة به، ومستوى تكاليف خدمة هذا القرض.

الجدول رقم (7): العلاقة بين درجة المخاطرة وتكاليف الخدمة.

مسلسل	فئة القرض	مستوى تكاليف خدمة القرض
1-	الفئة الأولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	تكاليف خدمة منخفضة
2-	الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)	تكاليف خدمة منخفضة
3-	الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	تكاليف خدمة دورية متوسطة
4-	الفئة الرابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	تكاليف خدمة مرتفعة خصوصا بشأن الضمان وتحليل المعلومات
5-	الفئة الخامسة (قروض مخاطرتها مرتفعة جدا)	تكاليف خدمة مستمرة ومرتفعة جدا بشأن الإشراف والمتابعة والتحليل والإستشارات القانونية.

المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 383.

في ضوء ما تقدم يمكن بعد ذلك استخدام نظام تقويم مخاطر الإئتمان في تحديد معدلات فوائد القروض حسب الفئة التي يصنف تحتها كل قرض في المحفظة وذلك كما يبدو في الشكل التالي:
شكل رقم (04): تحديد معدل الفائدة المستهدف على المحفظة.



المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 384.

يوضح الشكل البياني أعلاه بأن معدلات الفائدة التي ستعمل لقروض المحفظة، سيتم تحديدها في ضوء عاملين أساسيين هما:

- 1- متوسط معدل الفائدة المستهدف على المحفظة والمحدد من قبل إدارة الإئتمان Average départemental abjectiv، ويحدد عادة في ضوء عدة متغيرات أهمها لوائح البنك المركزي، وظروف المنافسة، والسياسات العامة للمصرف جميعه كوحدة.
 - 2- الرتب التي صنفت تحتها القروض وفقا لدرجات المخاطرة المتصلة بكل منها.
- ب- إعداد الجدول مراجعة أو متابعة قروض المحفظة:

من ضمن الإجراءات التي يتطلبها جدول المتابعة أن نطلب إدارة الإئتمان من عملاء المحفظة تزويدها بتقارير مالية دورية تسهل عملية المتابعة وذلك بقصد الوقوف على أي تطور يحدث في مستوى أنشطتهم وسواء كان يؤثر سلبا أو إيجابا على قدرتهم على السداد، ومن المفيد في هذا المجال أن يتم ربط كل من طبيعة وتوقيت التقارير المطلوبة بفئات المخاطرة المختلفة على النحو الموضح في الجدول التالي:
جدول رقم (8): التقارير المطلوبة لفئات القروض حسب مخاطرها

مسلسل	فئة القرض	التقرير المالي المطلوب
1-	(قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	سنوي
2-	(قروض منخفضة المخاطرة)	سنوي/ نصف سنوي
3-	(قروض عادية أو متوسطة المخاطرة)	فصلي
4-	(قروض مرتفعة المخاطرة)	شهري /فصلي
5-	قروض مخاطرتها مرتفعة جدا	شهري

المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 385.

تختلف طبيعة التقارير المطلوبة بمتابعة قروض المحفظة، إذ تتضمن بالإضافة إلى القوائم المالية للعميل جداول بأعمار الذمم مع جداول بأعمار وأجال المطلوبات، كما تختلف طبيعة هذه التقارير أيضا حسب نوع العميل إذا كان منشأة فردية أو شركة مساهمة، وكذلك حسب طبيعة نشاط المنشأة.

ج- إدارة محفظة القروض وتقييم أداء مدراء الإئتمان:

ويمكن أيضا الاستفادة من نظام تقييم مخاطر الإئتمان في مجال إدارة محفظة القروض، كما في تقييم نوعية أو جودة Quality موجودات البنك إذ أن عدد وحجم القروض التي تتواجد في كل فئة من الفئات الخمس المشار إليها سابقا، يوفر أساسا سليما لتقييم مدى جودة محفظة القروض جميعها ككل، وبالتالي يوفر أيضا معيارا موضوعيا لتقويم كفاءة وفاعلية سياسات الإئتمان.

من جانب آخر، يقدم هذا النظام مدير إدارة الإئتمان في تقييم أداء مسؤولي الإئتمان العاملين في إدارته، وذلك عن طريق دراسة التوزيع النسبي للقروض الخطرة، ومن ثم تحديد نصيب كل منهم من خسائر القروض المتعثرة، إذ بمعاملة كل منهم على أنه مركز ربحية مستقل تخصص له إيرادات القروض التي يتخذ قرار منها، مقابل تحميله بتكاليف خدمة هذه القروض مع خسائر القروض المتعثرة لتكون المحصلة النهائية بعد ذلك بمثابة صافي الربح أو الخسارة التي يحققها.

II- النظام الوصفي (النوعي):

يعتمد هذا النظام لتصنيف مخاطر الإئتمان على مجموعة من المعايير والمتغيرات الأخرى بخلاف الوضع المالي للمقترض، ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية أعطي لكل منها دون نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): عناصر القروض المصرفية.

م	العناصر	وزنه النسبي
1-	الصناعة التي تعمل فيها الشركة	10%
2-	المركز التنافسي للشركة	15%
3-	الأداء التشغيلي	20%
4-	التدفق النقدي	25%
5-	الوضع المالي	15%
6-	الإدارة	15%
	المجموع	100%

المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 386.

ووفقا للمعايير المشار إليها أعلاه تصنف القروض المصرفية في ست فئات رئيسية هي:

1- إستثنائي Exceptional أو عديم المخاطرة.

2- ممتاز Excellent أو قليل المخاطرة.

3- جيد strong بمخاطرة عادية أو متوسطة.

4- مقبول Acceptable بمخاطرة ضمن المستوى المقبول إلى حد ما.

5- ضعيف (مشكوك فيه) Doubtful بمخاطرة مرتفعة.

6- دين معدوم Loos بمخاطرة مرتفعة جدا.

الجدول رقم (10): تصنيف القروض وفقا لمستوى المخاطرة.

م	فئة القرض	المؤشرات
1-	الإستثنائي	*درجة إستثنائية من الإستقرار، كما أن الشركة في صناعة مستقرة. *البيانات المالية أفضل جدا من مؤشرات الصناعة. *تدفق نقدي ملموس ومستمر في كافة مراحل دورة النشاط. *قدرة كافية على الحصول على التمويل في الأسواق.
2-	ممتاز	*درجة عالية من الإستقرار والشركة قائد في صناعة مستقرة. *بيانات مالية أفضل من مؤشرات الصناعة. *الميزانية العمومية والعمليات تتأثر بالتغيرات السلبية للدورة. *قدرة جيدة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية.
3-	جيد	*الوضع المالي ومركز الشركة في السوق جيد. *درجة من الإستقرار مرضية نسبيا ولكن مع بعض الإستثناءات. *البيانات المالية الحالية أفضل من مؤشرات الصناعة. *القدرة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية في ظروف عادية.
4-	متوسط	*عوامل الخطر الخاصة بالصناعة والشركة معتدلة وجود بعض التركيز من مخاطر النشاط الخاصة بالسوق والمنتج. *البيانات المالية مقارنة بمؤشرات الصناعة. *التدفق النقدي معتدل نسبيا لكنه عرضة للتأثر بالتقلبات الدورية. *قدرة محدودة على الحصول على التمويل في الأسواق المالية.
5-	مقبول	*بعض نقاط الضعف من عناصر المخاطر الخاصة بالصناعات والشركة. *بعض البيانات المالية أدنى من مؤشرات الصناعة. *متانة التدفق النقدي والأصول ملائمة. *وجود عناصر للخطر مع احتمال لإنعكاساتها على الإيرادات الإنجاز الكلي. *توفير تمويل بديل لكن محدوديتها للموارد الخاصة والمؤسسات.
6-	تحت	*إحتمالية مواجهة بعض الصعوبات في تسديد الفوائد ورأس المال.

	المستوى	*توقعات ترابيح الصناعة والشركة. *يخضع لمعايير التصنيف كحساب مشكوك فيه حسب سياسة البنك.
-7	مشكوك في تحصيلها	*تعثر في تسديد الإلتزامات. *يخضع لمعايير التصنيف لحساب مشكوك فيه حسب سياسة البنك.
-8	دين معدوم (خسارة)	*الشركة تحت التصفية مع إستمرار الإجراءات القانونية. *إحتمال إعدام الدين في المستقبل. *يخضع لمعايير التصنيف كدين معدوم حسب سياسة البنك.

المصدر: محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 387.

وباستخدام المتغيرات الستة المشار إليها في الجدول رقم (10) يمكن تمثيل نموذج تصنيف

القروض المصرفية بشكل أكثر تفصيلا وذلك على النحو الموضح في الجدول التالي رقم (11).

الجدول رقم (11): نموذج تصنيف القروض المصرفية وفقا لمستوى المخاطرة.

فئة القرض	الصناعة	الشركة	الأداء التشغيلي	التدفق النقدي	الوضع المالي	الإدارة
1- إستثنائي	*تأثير قليل جدا بالتغيرات التكنولوجية والإقتصادية المتاحة. *كثافة رأس المال، والرفع التشغيلي متدني جدا. * البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة جدا له.	*تتمتع بمركز إحتكاري في السوق ونقود الصناعة. *مؤثرة في أسعار السوق.	*جميع المؤشرات التشغيلية مثل معدل نمو المبيعات وهامش الربح أعلى من السوق	*تدفق نقدي ملموس ومستمر يكفي لسد جميع الإحتياجات الإستثمارية وتوزيعات الأرباح وخدمة الدين.	*البيانات المالية أفضل كثيرا من مؤشرات الصناعة.	*إدارة مؤهلة عالية جدا ورضا مرتفع من الموظفين، معدلات دوران منخفضة جدا.
2- ممتاز	*تأثير منخفض بالتغيرات التكنولوجية والإقتصادية. * كثافة رأس المال والرفع التشغيلي منخفض. *البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة.	*فائدة في السوق. *لها بعض التأثير على الأسعار.	*معظم المؤشرات التشغيلية أعلى من السوق	*تدفق نقدي مناسب يكفي لتسديد خدمة الدين وبرامج الإستثمار والأرباح الموزعة.	*بيانات مالية أفضل من مؤشرات الصناعة.	*إدارة ذات مؤهلات مرتفعة.
3- جيد	*تأثير معتدل بالتغيرات التكنولوجية والإقتصادية. *كثافة رأس المال والرفع التشغيلي معتدل. *البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة إلى حد ما.	*هامة ولا تتأثر كثيرا بالتغيرات الحادثة في ظروف السوق. *لها تأثير محدود على الأسعار.	*معظم المؤشرات التشغيلية متطابقة مع مؤشرات السوق والبيع أعلى منها.	*تدفق نقدي يكفي لخدمة الدين وتوزيعات الأرباح وتغطية جزء من برامج الإستثمار.	*البيانات المالية مقارنة لمؤشرات الصناعة.	*إدارة بمؤهلات مناسبة ومعقولة.
4- مقبول	*تأثر بشكل واسع بالتغيرات التكنولوجية والإقتصادية. *كثافة رأس المال، والرفع التشغيلي المالي. *بيئة تشريعية وقوانين العمل غير مستقرة.	*ثانوي لكن لها نشاط مميز ويمكن أن تكون قائمة في صناعة ناشئة أو مستقلة. *بعض المرونة في التسعير.	*حول معدلات الصناعة.	*تدفق نقدي كاف إلى حد ما.	*البيانات المالية مقبولة بالمقارنة مع مؤشرات الصناعة.	*إدارة في حدود المعقول.
5- ضعيف (مشكوك فيه)	*نشاط متراجع عن مستويات الصناعة. *كثافة رأس المال، والرفع التشغيلي عالية جدا. *بيئة تشريعية وقوانين عمل غير ملائمة تماما.	*فقدت تأثيرها في السوق ويجب أن تخرج من السوق. *تأثيرها معدوم على التسعير.	*أقل بكثير من معدلات الصناعة. *هامش ربح سالب.	*تدفق نقدي سالب.	*مؤشرات مالية نقل كثيرا عن مؤشرات الصناعة	*إدارة ضعيفة ومهددة بالمقاضاة.

المصدر: محمد مطر الإتجاهات الحديثة في المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص: 38

المبحث الثالث: أهمية ودور التحليل المالي في خدمة قرار منح الإئتمان وتقييم مخاطره.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى إبراز العلاقة الموجودة بين التحليل المالي ومخاطر الإئتمان من خلال ذكر أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان ودوره في خدمة قرار منح الإئتمان.

المطلب الأول: أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان.

تحتاج دوائر الإئتمان إلى توفر مجموعة من مصادر المعلومات التي تتناسب مع نوعية القرارات الإدارية الرشيدة، من هذا المنطلق تمثل اليوم المعلومات المالية من أولويات هذه المصادر وذات أهمية في هذا المجال خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لمالها من تأثيرات جانبية تتمثل في تجميد جزء هام من أموال البنوك التجارية نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على السداد وبالتالي تعرضها لخسائر حقيقية مادية مثل هلاك الدين الممنوح، وما دام أن القرارات الائتمانية التي تتخذها البنوك التجارية، فإن ذلك يتطلب توفير معلومات مالية موثوق بها عن المركز المالي للعميل فيها لزيادة الاعتماد عليها ولدرجة كبيرة في البنوك التجارية لأغراض منح التسهيلات الائتمانية⁽¹⁾.

لذا ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى أدوات التحليل المالي للإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامة وربحية التسهيلات وأنواعها وأحجامها وفتراتها الزمنية المناسبة، وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل ودراسة باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك، كما سبق الإشارة إليه قبل منح التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها ولترشيد الإئتمان وتوجيهه والسيطرة على أي من آثاره الجانبية الضارة⁽²⁾.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الإئتمان.

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد في دعم قرار منح الغنتمان المصرفي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار. ومن هذه المؤشرات:

- 1- الحكم على قدرة المشروع في تحقيق الأرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المحققة حالياً.
- 2- الحكم على المركز المالي للمشروع ومدى القدرة على سداد الإلتزامات عند إستحقاقها من حيث السيولة وهيكّل التركيب الرأسمالي.

(1) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 255.

(2) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 153.

3- مدى تحقيق الأهداف المخططة وذلك من خلال مؤشرات تفيده في تقييم الأداء والحكم على أداء الإدارة الحالي.

4- الحكم على درجة استخدام أصول المشروع الاستخدام الأمثل وكذلك استخدام مصادر التمويل على أحسن وجه من قبل الإدارة.

لذلك يتضح لنا الدور الهام والفعال الذي يلعبه التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار الإئتماني، فلو لا هذا التحليل لما كان للقوائم المالية المقدمة من المقترض أهمية تذكر للبنك، ولما كانت بإستطاعته تقييم مقدرة هذا المقترض على سداد إلتزاماته في الوقت المناسب.

كذلك فإن التحليل المالي يعتبر الوسيلة الفعالة لتطبيق أغلبية المعايير التي يعتمد عليها القرار الإئتماني وهي (شخصية المتعامل، المقدرة، رأس المال، الضمان) فأى قرار إئتماني رشيد لا يمكن أن يتخذ دون الرجوع لأحد أساليب التحليل المالي⁽¹⁾

(1) حسن سمير عشيش، مرجع سابق، ص: 92.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجزئيات النظرية حول الإئتمان ومخاطره، حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم الإئتمان الذي يمثل دين والتزام بالدفع في المستقبل وكما أن له أهمية كبيرة على الإقتصاد الوطني حيث يساهم في زيادة الإنتاج، الإستثمار، الإستهلاك، وقد تم تصنيف الإئتمان طبقاً للتقسيمات التالية: وقت الغستحقاق، حسب النشاط الإقتصادي، ووفقاً لضمان المدة وغيرها من التقسيمات.

كما تطرقنا كذلك إلى مفهوم مخاطر الإئتمان والذي يمثل الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها البنك ناتجة عن عدم قدرة العميل عن سداد دينه في وقت الإستحقاق، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر متنوعة ومن أهم صورها مايلي: مخاطر متعلقة (بالعميل، بقطاع المقرض، بالنشاط الممول، الظروف الإقتصادية، تذبذب أسعار الصرف والفائدة) وغيرها من المخاطر، وبغرض التعليل منها إتبعنا البنوك العديد من الوسائل منها: دراسة عناصر منح الإئتمان، الإستفسار عن سمعة العميل، تدريب موظفي الإئتمان، ولتصنيف مخاطر الإئتمان تم وضع نظامين موضوعين وفعالين: نظام كمي، يصلح في إتخاذ قرارات إقراض قصيرة الأجل والآخر نوعي: يصلح في إتخاذ القرارات الإقراض طويلة الأجل. وفي الأخير أشرنا إلى أهمية ودور التحليل المالي في تقييم وخدمة قرار منح الإئتمان حيث له أهمية في توفير المعلومات لترشيد قرار الإئتمان ودور فعال لتقييم مقدرة المقرض على سداد إلتزاماته في الوقت المناسب.

الفصل الثالث

دراسة حالة لأدوات التحليل المالي ومساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لبنك BADR

مباحث الفصل:

- ❖ تمهيد.
- ❖ المبحث الأول: نظرة شاملة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- ❖ المبحث الثاني: الإجراءات التسهيلية لمنح الائتمان بوكالة BADR شلغوم العيد.
- ❖ المبحث الثالث: دراسة استخدامات التحليل المالي في منح الائتمان.
- ❖ خلاصة الفصل.

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها والتي لمست مختلف الجوانب الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي وأدواته وكذلك الائتمان المصرفي وأهم المخاطر التي تواجه البنوك أثناء قيامها بهذه العملية وكيفية تقييمها لهذه المخاطر، أن الأوان أن تسقط المعطيات النظرية المتوصل إليها على دراسة تطبيقية مقربة إذ نشرع في هذا الفصل على التعرف بالوكالة مرورا بجميع الإجراءات التسهيلية لمنح الائتمان ومعالجة ملف الائتمان إلى غاية التحليل المالي بحساب مختلف النسب المالية وصولا إلى آخر إجراء وهو القرار المتخذ من طرف مسؤولي الائتمان فيما يخص الرفض أو التمويل منطرف البنك، مع إشتراط بعض الضمانات التي تخفف من حدة مخاطر القرض.

المبحث الأول: نظرة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية.

من غير المعقول عرض دراسة تطبيقية دون التطرق إلى تقديم الجهة المعنية وفي حالتنا يتعلق الأمر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لذلك خصصنا هذا المبحث لتبيين كل من العموميات، الأهداف والتسلسلات التاريخية التي مرت بها التعديلات على هذا البنك ثم عرض بسيط لوكالة شلغوم العيد، ميلة.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تعمل كبنك تجاري ثم إنشاء هذا البنك بموجب المرسوم رقم 88-108 المؤرخ في 13 مارس 1982 المعدل والمتمم والذي حدد قانونه الأساسي تنفيذاً للقانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، وكذا المرسوم رقم 88-101 المؤرخ في 16 ماي 1988 المحدد لكيفيات تطبيقه، ولقد تم تحويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم برأسمال جماعي يقدر بـ: 1.000.000.00 دج مقسم على 1000 سهم بقيمة اسمية قدرها مليون دينار للسهم مرقمة من 1 إلى 1000، مكتتبه بكاملها من طرف الدولة والمحفظة من طرف الخزينة العمومية.

ونتيجة لهذا التحويل الثابت بموجب عقد رسمي محرر بتاريخ 19 فيفري 1989 بمكتب التوثيق للأستاذ، إيمنداس، موثق بـ 28 شارع زيغود يوسف الجزائر العاصمة، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي كان يعرف إلى غاية ذلك التاريخ كمؤسسة اشتراكية، مؤسسة عمومية اقتصادية منظمة على شكل شركة تجارية ذات أسهم، وهذا دون إنشاء شخص معنوي جديد ولا تغيير في الموضوع الاجتماعي، التسمية، المدد، ورأس المال.

إن صندوق المساهمات للصناعة الزراعية والغذائية، صندوق مساهمة السلع الأساسية، صندوق مساهمة الصناعات المختلفة، وصندوق مساهمة الخدمات المتصرفين، كلهم بصفتهم مساهمين مؤسسين ومجتمعين بالجمعية العامة التأسيسية، قاموا بتحويل شكل قانوني للبنك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بهذا الشأن، كأعوان ائتمانيين بالدولة مكلفين بتسيير القيم المنقولة ورؤوس الأموال العمومية، فإن صناديق المساهمة مجهزة بنظام للمؤسسة العمومية الاقتصادية المنظمة على شكل شركة تجارية ذات أسهم.⁽¹⁾

(1) www. Badr bank. Net. تاريخ الإطلاع 9/4/2015

2- تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطورت مختلفة في مجالات عديدة، فبتاريخ 13 نوفمبر 1991 ارتفع عدد الأسهم المكتتبه من طرف الدولة المحتفظه من طرف الخزينة العمومية من 1000 إلى 2200 سهم بقيمة قدرها سنة 1992 إلى 33 000 في 17 ماي 1999 وبذلك وصل رأس المال الجماعي للبنك 33.000.000.000 دج.

اليوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR شركة أسهم رأسمالها الجماعي 33.000.000.000 دج، مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، 17 نهج العقيد عميروش، لا يمكن تحويله لأي مدينة أخرى إلا بقرار الجمعية العامة غير العادية، تتكون جهازها التسييري من رئيس عام PDG، مجلس الإدارة مكون من 7 أشخاص على الأقل، و12 شخصا على الأكثر كالتالي:

* خمس ممثلين على الأقل وعشر على الأكثر معينين أو محددين في مهامهم من طرف الجمعية العامة العادية.

* عضوين قانونيين، إذا اقتضى الأمر الممثلين للعمال والمنتخبين تحت الشروط المحددة بالمادة 95 من القانون 11/90 المؤرخ في 24 أبريل 1990، وإذا اقتضى الأمر يمكن للدولة علاه على ذلك تعيين عضوين.

يمتاز أعضاء مجلس الإدارة مدة 6 سنوات بتحديد الثلث كل سنتين، ويمكن أن يكون عداد مجلس الإدارة أشخاص معنوية عمومية، تطبيقا للمادة 27 من القانون 88- 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988.⁽²⁾

3- مزايا بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

حاليا بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الوحيد على المستوى الوطني الذي انتقل من نظام البنك الذي يعتمد على الشبابيك (Banque classique) إلى نظام البنك الجالس (Banque assise) وكان ذلك ابتداء من سنة 2000.

يضم البنك أكبر عدد من الوكالات على مستوى الوطن مقارنة بباقي البنوك التجارية حيث يصل عدد وكالاته المحلية على 286 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني لتقديم أحسن الخدمات للزبائن في أي مكان وأي وقت كان، ويحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرتبة السابعة عشر على مستوى القارة الإفريقية في النجاعة والفعالية.

⁽²⁾ www. Badr bank. Net. تاريخ الإطلاع 9/4/2015

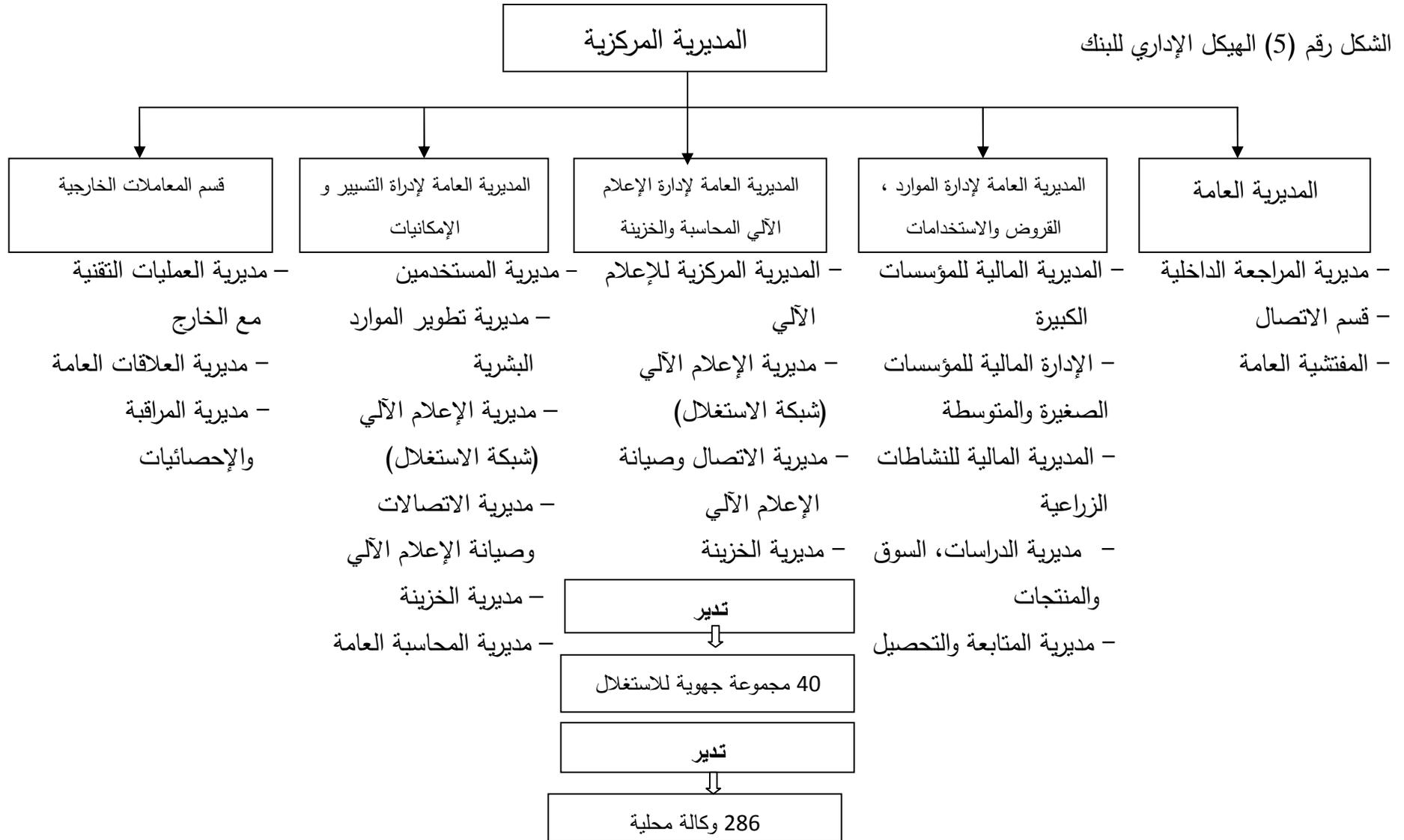
4- الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتكون هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مديرية مركزية بالجزائر العاصمة مقسمة إلى 5 مديريات فرعية، كل مديرية فرعية تضم مجموعة مديريات فرعية أخرى كلها على مستوى الجزائر العاصمة.

أما بالنسبة لباقي مناطق الوطن فتتواجد على مستوى كل ولاية مجموعة جهوية للاستغلال تدير عدد محدد من الوكالات، وبذلك يصل عدد الوكالات الجهوية للاستغلال المتواجدة على مستوى الوطن إلى 40 مجموعة جهوية تدير 286 وكالة محلية.

والمخطط التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (5) الهيكل الإداري للبنك



المصدر: مصلحة أمانة البنك

المطلب الثاني: عموميات حول الوكالة المعنية بالدراسة.

1- التعريف بالوكالة:

هي وحدة مقرها حي بدائرة شلغوم العيد، يمس نشاطها تقريبا كل البلديات حيث تعرف هذه المنطقة باقتصاد متنوع في جميع القطاعات: الزراعية، الصناعية، الخدماتية، حيث يتمثل زبائنها في الصناعيين وتجار الجملة والمزارعين والموظفين ويتوفر لديهم مصلحة كبيرة في المنطقة وتتعامل الوكالة في كل العمليات المصرفية كعملية الصندوق، عملية الائتمان، وعمليات التجارة الدولية.

يقر مدير الوكالة منذ تنصيبه ومن خلال ملاحظته أثناء هذه الفترة القصيرة منذ توليه هذا المنصب ان الوضعية العامة مخيفة حيث يظهر عدد كبير من حالات العجز على مختلف الجوانب، كما تم التخلي على ترتيب الوثائق والتي أثرت سلبا على بطاقات الإمضاء CA₁₀ إلى جانب هذا فإن اليوميات المحاسبية لمقاة على الأرض في قاعة الأرشيف في ظروف سيئة، إضافة إلى المسك السيئ للسجلات من طرف المختصين في المجال وخاصة فيما يتعلق بجدول استحقاق الصكوك المصادق عليها.

كما أقر أيضا المدير أن الديون الناتجة عن قروض والتي بلغت 130 مليون دينار جزائري، وتطهير ملفات الزبائن وطبعا هذا نتيجة تراكم المشاكل التي استمرت طيلة سنوات النشاط، وقد أوضح المدير أن وضع المقر المهني حالته رديئة جدا ومع ذلك فغن قدرة الاستقبال مرضي.

تتكون الوكالة من:

- المدير

- رئيس مصلحة

- 4 موظفين مكلفين بالدراسات

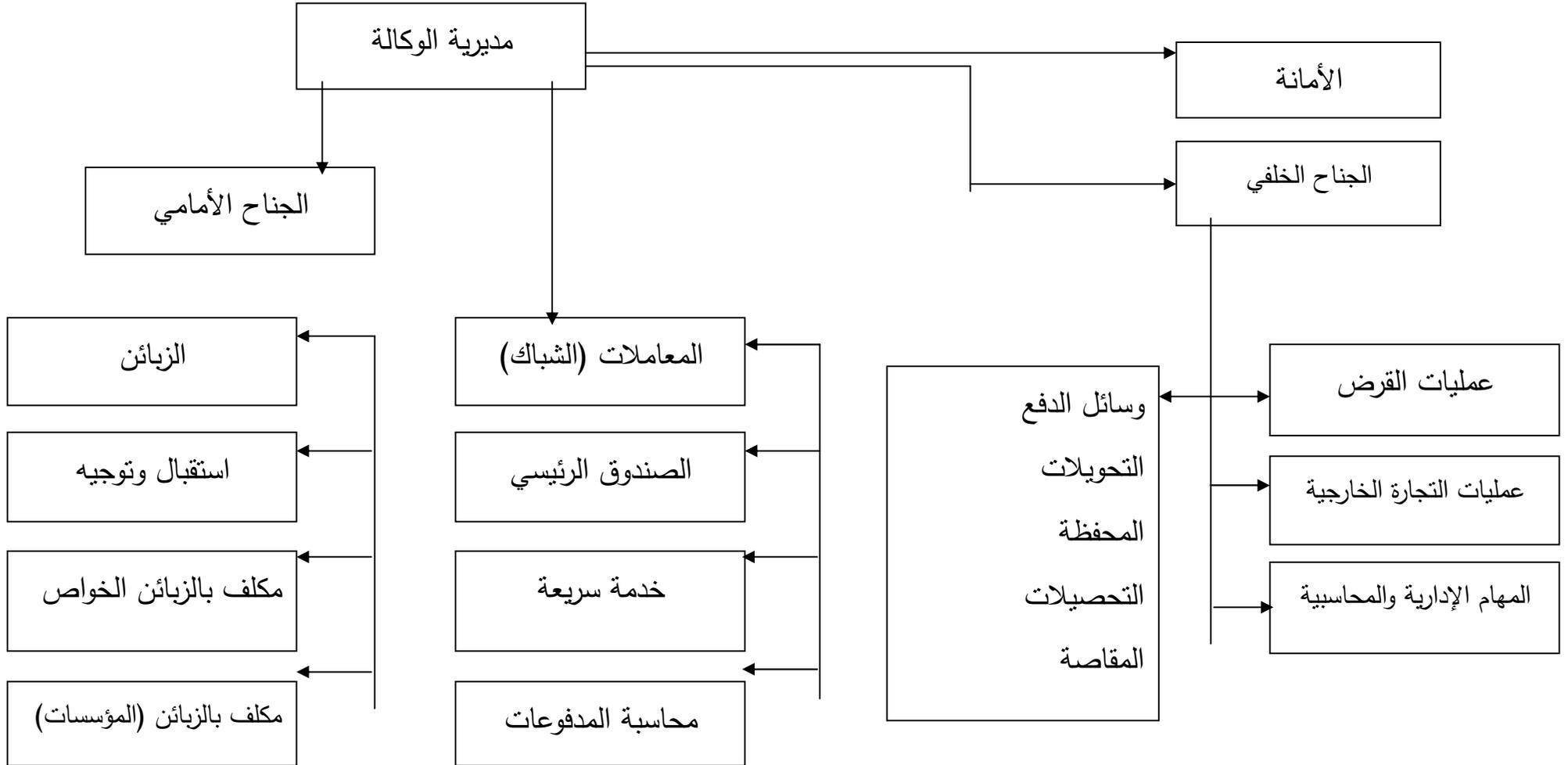
- 5 منفيين (أعوان مكتب)

- كاتب على آلة راقنة

وهذا النقص في الموظفين يؤثر سلبا على الوكالة نظرا لحجم العمل والنشاط الذي تعرفه وتشهد الوكالة الآن حالة تطهير في كل الميادين، منها تدقيق حسابات الزبائن، تطهير تسيير الوكالة، تحصيل الديون، جمع الموارد.

2- الهيكل الإداري للوكالة

الشكل رقم (6): مخطط الهيكل الإداري للوكالة



المصدر: مصلحة أمانة الوكالة La BADR

المطلب الثالث: موارد وشروط منح القروض بالوكالة.

1- موارد البنك:

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من:

- رأس مال أساسي واحتياطي.
 - الودائع الفورية لأجل التي يتلقاها من المتعاملين معه.
 - الأموال المتوفرة التي تأتمن عليها الهيئات العمومية التابعة للهيكل والأعمال الحرفية والفلاحية والزراعية والصناعية.
 - التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برنامج التنمية.
 - الاعتمادات المالية المتخصصة للصندوق والحجم المالي الذي يمكنه الحصول عليه من المؤسسات المصرفية الأخرى كبنك الجزائر.
 - جميع المحصلات (الأرباح والفوائد) التي يحققها من خلال أعماله ويمكن تلخيص تطورات البنك في بضع أسطر:
- هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية (فتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية)، توسيع مجالها خاصة في المجال الاقتصادي .
- الشبكة الأكثر كثافة.
 - أول بنك يطبق مبدأ البنك الجالس في الجزائر مع الخدمات المشخصة.
 - الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة بالبنك.
 - القيام بعمليات بنكية في الوقت وعن بعد.
 - ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.
 - إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.⁽¹⁾

2- شروط منح القروض بالوكالة:

تاريخ الاطلاع 2015/04/09 . WWW.BADR.BANK.NET (1)

تقوم عملية منح القروض على ركيزة أساسية تتمثل في الثقة التي يضعها البنك في عملية، كما يشترط البنك على الفلاح تكوين الملف الذي على أساسه يقوم بالدراسات لإمكانية منح القرض أو رفضه، وتتمثل في:

- دراسات قانونية.

- دراسة مردودية المشروع الذي يموله ودراسة تكلفته وكذلك الضمانات اللازمة لذلك.

أما الشروط التي تتعلق بالفلاح فتتمثل في:

في حالة منح قرض قصير الأجل:

1- أن يكون طالب القرض يملك شهادة الفلاح.

2- يحدد الفلاح المبلغ المراد الحصول عليه في طلب خاص.

3- شهادة دفع الضريبة أي كشف المداخيل.

حالة منح طويل الأجل:

يطلب من الفلاح تحديد برنامج الإنتاج وفاتورة فرضية من الوكالة المعتمدة، بالإضافة إلى

الشروط السابقة، هناك ضمانات مقدمة وهي:

- فتح حساب بالبنك.

- رهن عقاري كالأرض.

- رحيازي كالعتاد.

- كفالة لشخص آخر ذو سمعة جيدة.

- شهادة تأمين من المخاطر التي قد تصيب الفلاح والتي يحصل عليها من الصندوق المحلي للتعاون الفلاحي.

- مصادقة مديرية الفلاحة والخاصة بصلاحية المكان والوسائل.

- شهادة البيطري بصلاحية المكان صحيا.

- مساهمة الفلاح بتمويل ذاتي في القرض 30% ويعتبر الشرط الأساسي والمهم.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الإجراءات التسهيلية لمنح الائتمان بوكالة الـ "BADR" شلغوم العيد.⁽²⁾

يضم هذا المبحث ذكر لمختلف الإجراءات الائتمانية بوكالة الـ "BADR" وهذا حسب نوع القرض فهناك قروض الاستثمار التي تمنح بهدف البدء بالمشروع، أما قروض الاستغلال فهي تمنح بهدف الدعم من خلال تكوين الملف ومعالجته.

المطلب الأول: محتوى قروض الاستثمار.

وهذا النوع يمنح في العديد من المجالات.

أولاً- قطاع النشاط الفلاحة/ الصيد:

أ/ القرض المشروط (مخطط PNDA)

الوثائق المطلوبة:

- طلب القرض.
- بطاقة المزارع.
- البطاقة الفنية للمشروع.
- الفاتورة الشكلية (التقييم الأولي).
- الوضعية الجبائية.
- الوضعية شبه الجبائية.
- دفتر الشروط.
- قرار منح الإعانة من طرف الصندوق الوطني "FNRDA".

ب/ قرض الاستثمار (خارج مخطط PNDA)

تاريخ الاطلاع 2015/04/09 . WWW.BADR.BANK.NET ⁽¹⁾

⁽²⁾ دليل تكوين ملف القرض، المستخرج من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الوثائق المطلوبة:

- طلب قرض.
- دراسة تقنية - اقتصادية.
- الحصيلة و TCR للسنوات الأخيرة (للزائن القدامى).
- الحصائل وحسابات الاستغلال التقديرية و TCR التقديرية لمدة 5 سنوات.
- خبرة المنجزات في الموقع.
- الفاتورة الشكلية (التقييم الأولي).
- امتيازات ANDI و FNDA.
- الوضعية الجبائية وشبه الجبائية.
- عقد الملكية أو الترخيص بالاستثمار أو الكراء.
- رخصة البناء.
- رخصة مصالح الري أو غيرها إذا اقتضى الأمر.
- ج/ قرض الاستثمار في الصيد البحري:
 - طلب القرض.
 - قرار منح الإعانة من طرف FNDPA.
 - دفتر الشروط.
 - رخصة مديرية الصيد والموارد الصيدية للاستيراد التجهيزات.
 - امتيازات ANDI.
 - خبرة وتقييم الأملاك في حالة ما إذا كانت هناك اقتراحات للرهن.
 - الفاتورة الشكلية (في حالة ما لم تذكر في الدراسة التقنية الاقتصادية).
 - دراسة تقنية- اقتصادية (للاستثمار الثقيل).

ثانيا- قطاع النشاط: الصناعة، التجارة، الأشغال العمومية والبناء، الخدمات والصحة.

الوثائق المطلوبة:

- طلب القرض.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- حصيلة TCR للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- حصائل وحسابات الاستغلال التقديرية و TCR التقديرية لمدة خمس سنوات.
- خبرة المنجزات في الموقع.
- الفاتورة الشكلية (في حالة ما لم تذكر في الدراسة التقنية الاقتصادية).
- امتيازات ANDI.
- التقييم الأولي التقديري للأشغال الباقية في طريق الإنجاز.
- الوضعية الجبائية وشبه الجبائية.
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء.
- أ/ الصحة (استثمار صحة):

- طلب القرض.
- الشهادة في الاختصاص.
- رخصة الممارسة المسلمة من طرف السلطة الوصية.
- امتلاك أو تأجير مكتب يساوي مدة كرائه على الأقل مدة القرض.
- الفاتورة الشكلية (في حالة ما لم تذكر في الدراسة التقنية الاقتصادية).
- وضعية مالية تثبت الدخل.
- دراسة تقنية- اقتصادية (للاستثمار الثقيل).

ب/ المركبات المنفعية (استثمار فان):

فيما يخص التجار والمؤسسات الصغيرة:

- السجل التجاري.
- أن يكون النشاط قد بدأ منذ عامين على الأقل بنفس العنوان.
- عقد الملكية لشهدة التجارة أو عقد الكراء تساوي مدته مدة القرض على الأقل.
- وضعية مالية تثبت مستوى دخل يسمح بتغطية استحقاقات القرض.
- رخصة السياقة من صنف "ب" محصل عليها منذ أكثر من عام ولا تزال على قيد الصلاحية أو شهادة استخدام سائق - موزع.
- أن يكون حسابه عند بنك "بدر".
- كشف مصفى من سجل الضرائب.
- الحصيلتان الأخيرة والوضعيات الحسابية.

فيما يخص الحرفيين:

- السجل التجاري.
- شهادة الحرفي.
- القيام بنشاط دائم واستخدام ثلاثة أشخاص على الأقل.
- وضعية مالية تثبت مستوى دخل يسمح بتغطية استحقاقات القرض.
- رخصة سياقة محصل عليها أكثر من سنة لا تزال على قيد الصلاحية.
- أن يكون حسابه عند بنك "بدر".

المطلب الثاني: محتوى قروض الاستغلال.

هذا النوع من القروض يمنح حسب نوع الزبائن وكذلك حسب القطاع.

أ/ قطاع النشاط: الفلاحة (خارج مخطط PNDA):

* مزارعون خواص فرديون في بداية نشاطهم:

- طلب القرض.
- بطاقة المزارع /المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للأراضي و/ أو محلات الاستغلال.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه الجبائية.
- مخطط الإنتاج التقديري.
- فواتير شكلية أو تقييم أولي قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري.
- * مزارعون مجهون:
- طلب القرض.
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من قبل الغرفة الفلاحية.
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للأراضي الفلاحية و/ أو محلات الاستغلال.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الإنتاج التقديري.
- الوضعية الحسابية.
- فواتير شكلية أو تقييمات أولية قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري.
- محضر انتخاب المسمير (يحدد الصلاحيات).
- الحصيلة التقديرية.
- القانون الأساسي.

* المستغلات الفلاحية الفردية (EAI):

- طلب القرض.
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- العقد الإداري أو عقد الترخيص.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الإنتاج التقديري.
- الوضعية الحسابية.
- فواتير شكلية أو تقييمات أولية قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري.
- القانون الأساسي.

* المستغلات الفلاحية الجماعية (EAC):

- طلب القرض.
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية (خاصة برئيس الفوج).
- العقد الإداري أو عقد الترخيص.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الإنتاج التقديري.
- الوضعية الحسابية.
- فواتير شكلية أو تقييمات أولية قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري.

- محضر انتخاب المسير (يحدد الصلاحيات).

- القانون الأساسي.

ب/ قطاع النشاط: الصناعة، التجارة، الخدمات، الأشغال العمومية والبناء.

* مقاولات الأشغال العمومية والبناء:

- طلب القرض.

- نسخة طبق الأصل مصدقة للسجل التجاري.

- القانون الأساسي (للمؤسسة التي تشرع في ممارسة النشاط غير معنية).

- محضر المداوات للجمعية العامة يعين المسير ويرخص له بطلب القروض (للمؤسسة التي تشرع في ممارسة النشاط غير معنية).

- نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL).

- شهادة الكفاءة المهنية.

- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المعنية.

- شهادة جبائية.

- شهادة شبه جبائية.

- حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة (للمؤسسة التي تشرع في ممارسة النشاط غير معنية).

- مخطط التمويل التقديري.

- الحصيلة التقديرية (يخص مؤسسة ينطلق نشاطها).

- TCR (لأشخاص المعنويين).

* الصناعة، التجارة والخدمات:

- طلب القرض.

- نسخة طبق الأصل مصدقة للسجل التجاري.

- القانون الأساسي (للأشخاص المعنويين).
- محضر المداولات للجمعية العامة يعين المسير ويرخص له بطلب القروض (للأشخاص المعنويين).
- نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL).
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة.
- مخطط التمويل التقديري.
- الحصيلة التقديرية (يخص المؤسسة ينطلق نشاطها).
- TCR (للأشخاص المعنويين).
- * المهن الحرة والنشاطات الخصوصية:
 - طلب القرض.
 - عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية.
 - الاعتماد أو رخصة خصوصية.
 - شهادة جبائية.
 - شهادة شبه جبائية.
- حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة (للمؤسسة التي تشرع في ممارسة النشاط غير معنية).
- مخطط التمويل التقديري.

المطلب الثالث: معالجة الملف.

مهما كان مستوى القرار في ميدان منح القروض يجب أن تطرح الملفات إجباريا على مستوى الوكالة، تفحص الوثائق المقدمة بحضور طارح الملف.

يكون قبول الملف للدراسة محل دفع وصل استلام يمثل هذا الوصل التزاما من البنك لدراسة الطلب المطروح لدى الوكالة في الآجال المحددة.

وتكون آجال الرد مكيّفة بالتنسيق مع المستويات المحددة فيما يتعلق بقدرة الالتزامات.

1/ قروض الاستثمار:

* أجل الرد على طلب القرض من اختصاص الوكالة: 30 يوم.

* أجل الرد على طلب القرض من اختصاص الفرع: 30 يوم.

* أجل الرد على طلب القرض من اختصاص المديرية العامة: 30 يوم.

$$90 = 30 + 30 + 30$$

هذه المدة التي يرد الإجابة من خلالها لطالب القرض.

2/ قروض الاستغلال:

* أجل الرد على طلب القرض من اختصاص الوكالة: 20 يوم.

* أجل الرد على طلب القرض من اختصاص الفرع: 20 يوم.

* أجل الرد على طلب القرض من اختصاص المديرية العامة: 20 يوم.

$$60 = 20 + 20 + 20$$

هذه المدة التي يرد من خلالها على طالب القرض.

المبحث الثالث: دراسة إستخدامات التحليل المالي في منح الإئتمان.

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره، والتعرف على الوثائق المطلوبة في ملف القرض، نقوم بدراسة تطبيقية عملية منح الإئتمان التي تعتمد على عملية التحليل التي من خلالها نتخذ الوكالة القرار بمنح القرض أو عدم منحه وهذه الدراسة التطبيقية خاصة بشركة مركب تربية الدواجن شلغوم العيد.

المطلب الأول: الجداول المستعملة في عملية التحليل المالي.

1- جدول الأصول: تم الحصول على جدول الأصول على أساس الوثائق المحاسبية المقدمة للبنك من

طرف شركة مركب الدواجن من 2009، 2010، 2011 على النحو التالي:

جدول رقم (12) جدول الأصول

الوحدة: بالدينار

رقم الحساب	البيان	السنوات	2009	2010	2011
22	أراضي		4000000.00	4000000.00	4000000.00
240	مباني		1270546.00	998970.00	799276.00
243	معدات وأدوات		14994368.00	9536006.00	8807508.00
2444	معدات النقل		58428631.00	42736816.00	45288171.00
245	تجهيزات أخرى للإستغلال		223104.00	98935.00	701395.00
2	الإستثمارات		78886649.00	57370727.00	59596350.00
3	المخزونات		20792120.00	11318036.00	102954210.00
41	مدينو الإستثمارات		17421865.00	28551332.00	21071839.00
42	مدينو المخزونات		11199811.00	12945603.00	12945603.00
44	مدينو الشركاء والشركات الحليفة		6504697.00	65046697.00	6504697.00
47	العملاء		44617595.00	44617595.00	49922732.00
46	تسبيقات الإستغلال		2823389.00	200000.00	2874000.00
48	النقديات		22587581.00	29672182.00	235726.00
4	الحقوق		105154938.00	122491409.00	93554597.00
	المجموع الإجمالي للأصول		204833707.00	191180172.00	256105157.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالرجوع إلى الميزانية الجبائية .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

إنخفاض الأصول في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بسبب إنخفاض الإستثمارات لترتفع بعد ذلك

أصول في سنة 2011 بسبب إرتفاع الإستثمارات.

2- جدول الخصوم: تم الحصول على جدول الخصوم على أساس الوثائق المحاسبية المقدمة للبنك من

طرف شركة مركب الدواجن من ميزانيات 2009، 2010، 2011، على النحو التالي:

جدول رقم (13) جدول الخصوم

الوحدة: بالدينار

2011	2010	2009	السنوات البيان	رقم الحساب
2889268.00	2789268.00	2789268.00	أموال جماعية	10
16690977.00	11077409.00	4056751.00	نتيجة رهن التخصيص	18
19580245.00	13866677.00	6846019.00	أموال خاصة	1
229022.00	485437.00	874251.00	ديون شبه ضريبية	51
70237234.00	58376638.00	88709642.00	موردون	53
148055181.00	100326026.00	88871313.00	ديون الإستغلال	56
12511827.00	12511827.00	12511827.00	سلفات مصرفية	588
250613509.00	185566605.00	190967033.00	الديون	5
250613509.00	185566605.00	197813052.00	مجموع الخصوم	
5491650.00	5613568.00	7020658.00	نتيجة السنة	
256105159.00	191180173.00	204833710.00	المجموع العام	

المصدر: من إعداد الطالبات بالرجوع إلى الميزانية الجبائية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

إنخفاض الخصوم في سنة 2010 مقارنة سنة 2009 بسبب إنخفاض الموردين وترتفع الخصوم في سنة 2011 بسبب إرتفاع الموردين.

3- الميزانية المالية: تم الحصول على الميزانية المالية على أساس الوثائق المحاسبية المقدمة للبنك من طرف مركب الدواجن من ميزانيات 2009، 2010، 2011، على النحو التالي:

جدول رقم (14) جدول الميزانية المالية

الوحدة: بالدينار.

2011	2010	2009	البيان / السنوات
110718642.00	108493019.00	130008941.00	الأصول الثابتة
102954210.00	11318036.00	20792120.00	قيم الإستغلال
42196579.00	41696935.00	31445065.00	القيم المحققة
235726.00	29672182.00	22587581.00	القيم الجاهزة
145386515.00	82687153.00	74824766.00	الأصول المتداولة
256105157.00	191180172.00	204833707.00	مجموع الأصول
25071895.00	19480245.00	13866677.00	الأموال الخاصة
12511827.00	12511827.00	12511827.00	الديون الطويلة الأجل
37583722.00	31992072.00	26378504.00	الأموال الدائمة
218521437.00	159188101.00	178455206.00	الديون القصيرة الأجل
256105159.00	191180173.00	204833710.00	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدولين (12)، (13)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

موقف الأصول الثابتة ينخفض خلال السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 أما على مستوى الأصول المتداولة فنلاحظ إرتفاعا طفيفا ما بين عام 2009، 2010، 2011 ويرجع ذلك إلى زيادة المخزونات. موقف الأموال الدائمة يرتفع خلال السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 حيث تمثل في سنة 2009 71% وفي سنة 2010 76% وفي سنة 2011 79% أما على مستوى الديون قصيرة الأجل يوجد إنخفاضا ما بين عامي 2009، 2010، 2011، وزيادة في عام 2011 مما يعكس زيادة في مستوى النشاط.

المطلب الثاني: دراسة مختلف النسب

1- دراسة نسب التوازن المالي:

الوحدة: بالدينار

جدول رقم (15) جدول رأس المال العامل

الرقم	البيان	السنوات	2009	2010	2011
1	الأموال الدائمة		26378504.00	31992072.00	37583722.00
2	الأصول الثابتة		130008941.00	108493019.00	110718642.00
3	الأصول المتداولة		74824766.00	82687153.00	145386515.00
4	الديون قصيرة الأجل		178455206.00	159188101.00	218521437.00
1-2=5	رأسا المال العامل (FR)		-103630440.00	-76500947.00	-73134920.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الميزانية المالية:

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

رأس المال العامل: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب طيلة السنوات الثلاث، والذي يتناقص تدريجيا من سنة لأخرى، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة لم تحقق هامش أمان خلال هذه الفترة.

جدول رقم (16) جدول إحتياجات رأس المال العامل

الوحدة: بالدينار

الرقم	البيان	السنوات	2009	2010	2011
1	الأصول المتداولة		74824766.00	82687153.00	145386515.00
2	القيم الجاهزة		22587581.00	29672182.00	235726.00
1-2=3	إحتياجات الدورة		52237185.00	53014971.00	145150789.00
4	الديون قصيرة الأجل		178455206.00	159188101.00	218521437.00
5	السلفات المصرفية		0.00	0.00	0.00
4-5=6	موارد الدورة		178455206.00	159188101.00	218521437.00
3-6=7	إحتياجات رأس المال العامل BFR		-126218021.00	-106173130.00	-73370648.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الميزانية المالية.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

إحتياج رأس المال العامل: يمكن ملاحظة أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال جميع السنوات الثلاث ما يدل على أن الموارد التمويلية لدورة الإستغلال أكبر من إحتياجات المؤسسة.

جدول رقم (17) جدول الخزينة الصافية

الرقم	البيان	السنوات	2009	2010	2011
1	رأس المال العامل (FR)		-103630440.00	-76500947.00	-73134920.00
2	إحتياجات رأس المال العامل BFR		-126218021.00	-106173130.00	-73370648.00
1-2=3	الخزينة الصافية		22587581.00	29672183.00	235728.00
4-5=3					
4	القيم الجاهزة		22587581.00	29672182.00	235726.00
5	السلفات المصرفية		0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدولين رقم (15)، (16) والميزانية المالية.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

الخزينة الصافية: يمكن ملاحظة أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، ما يعني تحقيق مستوى جيد في سيولة المؤسسة لمواجهة إلتزاماتها.

2- نسب السيولة:

جدول رقم (18) جدول معدل السيولة العامة:

البيان	2009	2010	2011
درجة إهتلاك الأصول	0.16	0.24	0.22
قدرة الإقتراض	0.12	0.16	0.17
معدل السيولة العامة	0.42	0.52	0.67
معدل خطر السيولة	1.00	1.00	1.00
معدل خطر الإستغلال	-1.983844267	-1.443006486	-0.503854788

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانية المالية.

ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه:

نلاحظ أن معدل قدرة الإقتراض يعبر عن عجز في رأس المال العامل وهو في تزايد من سنة إلى أخرى حيث إرتفع من 12% سنة 2009 إلى 16% في سنة 2010 و17% في سنة 2011.

كما نلاحظ أن معدل السيولة ثابت خلال السنوات مما يفسر أن الديون قصيرة الأجل تم تغطيتها بواسطة الأصول المتداولة.

في حين يبقى معدل خطر الإستغلال سالب في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث.

3- نسب الدوران:

جدول رقم (19) جدول نسب الدوران

2011	2010	2009	البيان
-0.56	0.78	-	معدل دوران المخزون
-0.56	0.78	-	معدل نمو المصاريف المالية

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه:

- تراجع معدل دوران المخزون في عام 2011 بسبب إنخفاض المبيعات بعد زيادته عام 2010.

- معدل نمو المصاريف المالية: كلما كانت مهلة تسديد العملاء لمستحققاتهم أقل من مهلة مطالبية الموردين لها كان الوضع أحسن.

جميع المعلومات التي جمعتها الدراسات أظهرت الغياب الشبه التام للمخاطر التي يمكن أن تكون عقبات على إستخدام الإئتمان نظرا للصحة المالية للشركة قرر البنك منح الإئتمان لهذه الشركة مستندا على ضمانات ذات قيمة كبيرة

خلاصة الفصل:

مما سبق وبعد إتمام الدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وذلك بإستخدام مختلف أدوات التحليل المالي نستطيع القول أن وضعية المؤسسة مقبولة نظرا للنتيجة المحققة (ربح) بالكون من رأس المال سالب، لكن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وذلك بتوفر فائض من النقدية الموجبة للخزينة أدى إلى تحسين صورتها، والنتائج المحصل عليها في عملية تطبيق التحليل المالي على المؤسسة، تمكنا من معرفة المسار الذي سوف تسلكه المؤسسة في عملياتها الإستغلالية المختلفة، وكذلك معرفة مركزها المالي، لذلك يجب إستخدام التحليل المالي وتطبيقه على أحسن وجه، لأن تجاهله وعدم العمل به يؤدي إلى ضياع المؤسسة وإعاقة إستمرارها في السوق.

الخاتمة

خاتمة:

لقد حاولنا في بحثنا هذا القيام بدراسة تمس بالدرجة الأولى عملية يقوم بها البنك وهي عملية منح الائتمان المصرفي المتعلقة بأهم الأنشطة الاقتصادية وهذا من خلال دراستنا لأهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك كما أن طرق تقييم هذه المخاطر يختلف من بنك لآخر، غير أن البنوك تعتمد في المرتبة الأولى على التحليل المالي وهذا في كل دراسة لها لملف طالب الائتمان فهي القاعدة الأساسية التي يتم على أساسها تشخيص صحة المركز المالي للعميل وإتخاذ قرار لمنح أو عدم منح الائتمان. وتوصلنا في الأخير إلى أن التحليل المالي أصبح فعلا أداة لإتخاذ القرار بعدما كان إدارة للتسيير، وبهذا فهو يحتل مكانة معتبرة وذات أهمية كبيرة خاصة لدى المؤسسات المصرفية.

• إختيار الفرضيات:

- كانت الفرضية الأولى كالتالي: التحليل المالي أداة هامة لتخفيض الخسائر وتشخيص الحالة المالية للبنك، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن التحليل المالي هو أداة أساسية للمحافظة على توازن السياسة المالية للمؤسسة، ولا يمكنها الإستغناء عنه باعتباره أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- كانت الفرضية الثانية كالتالي: تجنبنا للوقوع في مخاطر الائتمان تسعى البنوك إلى تطبيق أدوات التحليل المالي، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن أدوات التحليل المالي متعددة وغالبا ما تكون مكاملة لبعضها البعض، ولها أهمية فعالة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك تلقى أهمية كبيرة من طرف البنوك عند إقدامها على منح الائتمان لتجنب المخاطر، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

- كانت الفرضية الثالثة كالتالي: يستخدم البنك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن محلي الائتمان بالبنك يعتمدون على أدوات التحليل المالي عند إتخاذ قرار الائتمان من اجل التحوط ضد مخاطر الائتمان، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية. وبمعالجتها إشكالية الموضوع التي تدور حول مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان توصلنا إلى النتائج التالية:

- النتائج:

- السياسة الائتمانية المطبقة في البنوك تلزم الموظفين بإجراء عملية التحليل المالي للإستعانة به في ترشيد قراراتها الائتمانية.

- البنوك تعتمد على النسب المالية بدرجة عالية عند إجراء عملية التحليل المالي للمعلومات المالية للعميل وتعتمد على الأدوات الأخرى للتحليل المالي (جداول المالية، نقطة التعادل، التتقيط البنكي).

- البنوك تعتمد على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية وتحوط ضد تعثرات وخسائر القروض.

- توفر الثقة في العميل لا يمنع من إستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم مخاطر الائتمان.

- الزيارة الميدانية لمكان مشروع المقترض تعتبر عاملاً إضافياً للحماية والتحوط ضد مخاطر الائتمان.
- عند تطبيق أدوات التحليل المالي تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان ويتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها.
- عند تطبيق أدوات التحليل المالي لا يستطيع البنك معرفة العملاء الذين يلتزمون بتاريخ السداد أو تسديد ديونهم مع التأخير ولكن يتمكن البنك من معرفة العملاء الذين لا يعيدون الائتمان نهائياً.
- بفضل أدوات التحليل المالي يتمكن البنك من التوسع في منح الائتمان دون حديث مخاطر كبيرة.

التوصيات:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية السابقة نوصي بما يلي:
- 1- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على استخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة.
 - 2- التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وعدم الإعتماد بشكل أساسي على الضمانات والزيارة الميدانية لمكان المشروع المقترض.
 - 3- العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين وتحليلها ونشرها وذلك لمساعدة المقرضين والمستثمرين.
 - 4- أن تنتقل البنوك من الأدوات التقليدية للتحليل المالي إلى تطبيق الأدوات الحديثة في تقييم مخاطر الائتمان والتي من شأنها المحافظة على أمان البنك.
 - 5- ضرورة إلزام المقترضين على تقديم معلومات كافية لتساعد محلل الائتمان على إجراء عملية التحليل.
 - 6- يجب أن تكون المعلومات التي تطلبها البنوك من المقرضين مدققة لتزيد من موثوقية محلي الائتمان في تلك القوائم وتشجيعهم على إجراء تحليل مالي جيد دقيق.
 - 7- إنشاء مراكز متخصصة لجمع البيانات والمعلومات عن المقترضين وتحليلها ونشرها وتدعيم عملية الإفصاح والشفافية في البنوك.

آفاق البحث:

- إن هذا الموضوع له آفاق واسعة وكثيرة من بينها:
- دراسة الجدوى الاقتصادية ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي.
 - أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
 - دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- أسعد حميد العلي، " الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، جامعة مؤتة، 2012.
- 2- سمير الشاهد، "إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي"، إتحاد المصارف العربية، 2002.
- 3- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2012.
- 4- صادق الحسيني، "التحليل المالي والمحاسبي"، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، عمان، 1998.
- 5- طارق عبد العال حماد، غدارة المخاطر (مخاطر الائتمان والاستثمار والمشروعات)، الدار الجامعية عين الشمس، مصر، 2003.
- 6- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية"، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 7- عبد الحليم كراجة وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2006.
- 8- عبد الله شاهين وآخرون، " دورة في إدارة الائتمان والديون المتعثرة"، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، البيرة، فلسطين.
- 9- عبد المعطي أرشيد، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.
- 10- عدنان تايه النعيمي وآخرون، "الإدارة النظرية والتطبيق"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
- 11- عدنان تايه النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
- 12- جلال إبراهيم، "التحليل المالي في الأعمال التجارية"، دار الكتاب الحديث، 2011.
- 13- علي عباس، "الإدارة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
- 14- غازي حسين عنابة، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

- 15- فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"، مؤسسة شباب الجامعة، فلسطين، 2000.
- 16- الفقي السباعي محمد وآخرون، "مبادئ التأمين والأصول العلمية والتطبيقية"، منشورات ذات سلاسل، كويت، 2000.
- 17- فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، جدار الكتاب العالمي، للنشر والتوزيع، 2006.
- 18- المبروك محمد أبوزيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 19- محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
- 20- محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.
- 21- محمد مطر، "الاتجاهات في التحليل المالي الائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة)"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.
- 22- محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية"، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2000.
- 23- حسن سمير عشيح، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإفراض والتوسع النقدي في البنوك"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
- 24- مفلح محمد عقل، " الإدارة المالية والتحليل المالي"، دار المستقبل، الأردن، عمان، 2000.
- 25- منير شاکر محمد وآخرون، "التحليل المالي صناعة القرار" دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
- 26- ناصر دادي عون، "تقنيات مراقبة التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- 27- حمزة محمود الزبيدي، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 28- خالد وهيب الداوي، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.
- 29- زكريا الدوري، يسر السامرائي، " البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري للنشر، 2013.
- 30- زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000.

31- سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار اسامة النشر والتوزيع والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

32- سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

الأطروحات والمذكرات:

- 1- بلبابي عبد الرحيم، "إدارة المخاطر البنكية على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي"، مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود بنوك، جامعة تلمسان، 2008-2009.
- 2- سعيد زاوي، "أدوات التحليل ودورها في منح الائتمان المصرفي"، مذكرة شهادة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية مؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
- 3- عادل بومجان، "دور التحليل المالي في اتخاذ قرار المؤسسة الصناعية"، مذكرة شهادة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004.
- 4- هلال عبد السلام، "دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية"، مذكرة شهادة ليسانس غير منشورة، تخصص مالية، جامعة جيجل، 2007-2008.
- 5- ياسمينه لحكيري، "دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية"، مذكرة شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

الجرائد والمجلات:

- 1- عبد العزيز شوابي، مهدي بلوطار، "محاولة توقع خطر القرضي بطريقة سكوريتغ"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، منتوري قسنطينة، العدد 02، 2004.

الملتقيات والمنتديات:

- 1- نور الدين مزياني وآخرون، "أهمية استخدام طريقة القرضي التنقيطي البنكي في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك"، الملتقى الوطني حول استخدام أساليب كمية في اتخاذ القرارات، جامعة سكيكدة، 1995.

الكتب باللغة الانجليزية:

- 1- Conso la gestion financière de l'entreprise.7^e édition. Teme 02. DUNOD. Paris.1985.
- 2- Copper jone. "The management and Regulation of Banks "London. Macmillan publiriskes LTD. 1984
- 3- James van harme. "Financial managent and policy" Prentice-Hall. Inc. London. Uk. 1995.
- 4- Lolloyd. Thomes. " money Banking and economic Activity" 3rd edition. Prentice-Hall. Inc New Jersey. 1986.
- 5- Rager lerog niller and Robert pubinelli. "Modern Money and Banking" 2nd Edition. UC Grow-Hill Book company. New York. 1989.

المواقع الالكترونية:

- 1- [img] [http://illime.com /Fa/i/smiles/icon-samta.png](http://illime.com/Fa/i/smiles/icon-samta.png) [img].
- 2- WWW.badrbank.net.

الملاحظ

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 د.ج من رقم ب 00 ب 0011640 الجزائر، العاصمة

اتفاقية القرض



الملحق رقم: 1.

بين الموقعين أسفله

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000 د.ج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع عميروش ، و الممثلة من طرف السيد:

مدير الوكالة المحلية للاستغلال شلغوم العيد*833*

X

"البنك"

- المعين فيما يلي:

من جهة

و

Y السيد:

الساكن ب: شارع بونعاس أحمد بلدية شلغوم العيد ميلا

" المقترض "

- المعين فيما يلي:

من جهة أخرى

حيث اتفقا و أقرأ على ما يلي

موضوع الاتفاقية

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي

1. الشروط الخاصة بالقرض

نوع القرض	المبلغ	مدة العقد	مدة الاستعمال	النسبة
قرض استثمار فلاحي	1.400.000,00	05 سنوات	12 شهرا	5,25 % متغيرة

- الضمانات و الاحتياطات الحاصرة

1. رهن آلة الحصاد و الجرار الفلاحي و مقطوره لصالح البنك.
2. تعهد توثيقي برهن الشاحنة الصغيرة HILUX SIMPLE CABINE التي ستمول بهذا القرض و اكتتاب التأمين عليها لصالح البنك وتجديده طيلة مدة القرض.
3. دفع المساهمة الشخصية.
4. توقيع سلسلة سندات لأمر.

- الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة

1. رهن الشاحنة الصغيرة HILUX SIMPLE CABINE التي ستمول بهذا القرض.
2. اكتتاب التأمين عليها لصالح البنك وتجديده طيلة مدة القرض.

المادة 1 مبلغ القرض

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2 موضوع القرض

- بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة و هذا تطبيقاً لتركيبية التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3 مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدتها.

المادة 4 نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دورياً وفقاً لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5 الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض الى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقاً و ذلك طبقاً للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6 كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك

المادة 7 طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فان الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقاً للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض و الفوائد و المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض و متابعته قضائياً.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9 التسديد المسبق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئياً أو كلياً.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10 الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات - مصاريف - ضرائب).

المادة 11 شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة في الحالات التالية

- ❖ التصريح الخاطئ للمقترض
- ❖ دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية
- ❖ تحويل الموضوع الأصلي للقرض
- ❖ عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه
- ❖ كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض
- ❖ البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك
- ❖ عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12 مراقبة القرض

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي

- ❖ تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية
- ❖ تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية و وثائق الحسابات و الملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات
- ❖ تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
- ❖ يستطيع البنك كذلك أن يتحقق في عين المكان و بناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13 التزامات المقترض

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول و ما دام المدين مديناً بموجب هذه الاتفاقية فهو ملزم بما يلي
- ❖ عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حالياً أو المستقبلية حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
- ❖ العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
- ❖ تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقاً لعقد التأمين و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقاً لبنود الضمان المبرم وفقاً لهذه الاتفاقية.
- ❖ تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15 العمولة و المصاريف

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16 تسوية النزاع

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17 اختيار الموطن

- لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في شلغوم العيد بتاريخ : 2015/01/14

ع / البنك

المدين (1)

مدير الوكالة

Siège

ccursale

الملحق رقمه 02

Nom ou raison sociale et forme de la Société et capital Activité professionnelle Domicile N° d'immatriculation ou R.C.	N° DU COMPTE
	INDICE D'ACTIVITE
	MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N° Intérêts Crédeurs Intérêts Débiteurs	Taux d'escompte	— sur Avis — sur Cautions

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou désignation des Titres	COURS	MONTANT

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

TES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINCTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEAN
DASTX	HYPOTH.					

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES					DUREE DES PERIODES Créditrices	OBSERVATION
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C		

MOUVEMENT D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Année	Montant cumulé des remises	Risques en cours au	Appréciation du papier
20			Montant Qualité Longueur % impayés
20			
20			

MOUVEMENT D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES

trimestre	Utilisation cumulée du trimestre		en cours.		
	Aval	O. C.	échéance	Aval	O. C.

Exposé de l'affaire

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.

2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer:

- les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au cavenas type de la demande de crédit. (cf. circulaire n° 339 en respectant la disposition des titres suivants:

- origine de l'affaire
- Administration et modifications éventuelles
- objet du crédit
- moyens
- bilan
- activité
- Besoins et issue des crédits

BILAN (en millier de dinars)				Autres banques et crédits accordés					
	20	20	20						
Fonds { Social	2000			RATIOS					
Personnel				Dettes	F.R.	C.A.			
Reserves				Fds prop.	S + R	Stocks			
Résultats reportés				Dis + R + S	Résultats	Résultats			
Actif net				Dettes à CT	CA	Fds prop.			
Résultats nets de l'exercice				SCAR au					
(+) ou (-)				Crédits bancaires	Total autor.	Total Util.	Nos autor.	Noté	
Emprunts bancaires à terme				Par caisse					
Autres emprunts à terme				Par escpte					
C/associés bloqués				Par OCD					
ressources permanentes				Par Aval. Caut.					
Investissements				Par CMT					
Investis. Hors exploitation					20	20	20		
al. Temp. Immob. (V.T.I.)				Chiffre d'Af faites					
Amortissements				Notre part					
mmobilisations nettes				Mouvements (mob. Exclues)					
Fonds de roulement				cpte		Escompte		% im	
Stocks				Semestre					
Réalizable				Semestre précédent					
Disponible				Cautions		Surface		Date	
Exigible à vue dont									
C/associés				Contentieux		Garanties		Fiscal	
C/associés privilégiés				en règle oui-non		en règle oui - non		en règle oui - non	
besoin en Fonds de roulement				Décision du directeur de la succursale					
Capacité d'autofinancement									
Actif hors bilan									
Actif fictif non amorti									
Avis du responsable des engagements									

المسئول عن التوقيع (م)

COMPLEXE AVEICOLE

الملاحق رقم: 3

R. BOUFOULA CH-LAID

R.C n°: (

I.D.F:

DOIT

CHELGHOU M LAID

FACTURE PRO-FORMAT N°

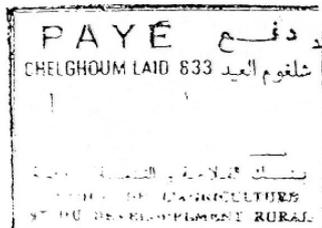
N°	DESIGNATION	QUANTITE	P- UNITAIRE	MONTANT. HT
01	BATTERIE POULES PONDEUSES CAPACITE 10 000	1	3.418.800,00	3.418.800,00
			TOTAL	3.418.800,00

Arrêté la présente facture pro-format a la somme de:

TROIS MILLIONS QUATRE CENT DIX HUIT MILLE HUIT CENT DINARS.

CHELGHOU M LAID LE:

مركب تربية الدواجن



1

COMPLEXE AVICOLE

R. BOUFOULA CH-LAID

R.C n°:

I.D.F:

DOIT

CHELGHOUMLAID

FACTURE PRO-FORMAT N°

5

N°	DESIGNATION	QUANTITE	P- UNITAIRE	MONTANT. HT
01	POULETTES DEMARRES	9600	400,00	3.840.000,00
TOTAL				3.840.000,00

Arrêté la présente facture pro-format a la somme de:

TROIS MILLIONS HUIT CENT QUARANTE MILLE DINARS

Offre Valable 70 jours
Versement 50 % a l'avance

OK pour le paiement
de l'avance de 50%

Acte 1.920.000 DA



CHELGHOUMLAID LE:

مكتب تربية الدواجن

سلفوم

الجامع الجزئية	المبلغ الصافي	اقتلاكات - مؤونات	المبلغ الإجمالي	الاصول
331 285 283,78	-	-	-	2 الاستثمارات
-	-	-	-	20 المصاريف الاعيادية
-	-	-	-	21 القيم المعقوية
256 246 909,51	256 246 909,51	-	256 246 909,51	22 الاراضي
72 134 112,04	72 134 112,04	1 450 645 558,72	1 522 779 670,76	24 تجهيزات الإنتاج
2 904 262,23	2 904 262,23	15 839 000,91	18 743 263,14	25 تجهيزات اجتماعية
-	-	-	-	28 استثمارات قيد الإنجاز
331 285 283,78	331 285 283,78	1 466 484 559,63	1 797 769 843,41	المجموع 2
-	-	-	-	3 المخزونات
102 501 013,97	-	-	-	30 بضائع
-	19 817 192,94	-	19 817 192,94	31 مواد ولوازم
-	20 923 534,97	-	20 923 534,97	33 منتج نصف مصنع
-	53 244 979,10	-	53 244 979,10	34 منتجات قيد التنفيذ
-	8 515 306,96	-	8 515 306,96	35 إنتاج تام
-	-	-	-	36 مهملات وفضلات
-	-	-	-	37 مخزون لدى الغير
102 501 013,97	102 501 013,97	-	102 501 013,97	المجموع 3
243 042 023,85	-	-	-	4 الديون
-	-	-	-	40 حسابات الخصوم المدينة
-	18 698 814,60	-	18 698 814,60	42 حقوق الإستثمارات
-	22 786,27	-	22 786,27	43 حقوق المخزون
-	41 797 425,36	-	41 797 425,36	44 ديون الشركات الحليفة
-	15 938 136,55	-	15 938 136,55	45 سلفات على الحساب
-	11 471 853,66	-	11 471 853,66	46 سلفات الإستقلال
-	114 422 841,12	22 361 258,42	136 784 099,54	47 الزبائن
-	40 690 166,29	-	40 690 166,29	48 الاموال
243 042 023,85	243 042 023,85	22 361 258,42	265 403 282,27	المجموع 4
52 863 119,85	52 863 119,85	-	52 863 119,85	88 نتيجة الدورة
729 691 441,45	729 691 441,45	1 488 845 818,05	2 218 537 259,50	المجموع العام الاصول

2009 جدول الملتحق رقم: 4

المجموع الجزئية	المبلغ	الخصم
560 940 403		الأموال المملوكة
	480 000 000,00	10 أموال جماعية
	83 498 548,09	13 الإحتياطات
	26 148 464,21	15 فارق إعادة التقييم
		17 الإرتباط مابين الوحدات
	45 371 211,17-	18 نتائج رهن التخصيص
	16 664 601,67	19 مؤونات للخسائر والتكاليف
560 940 402,80	560 940 402,80	المجموع (1)
168 751 038,65		الديون
-	-	50 حساب الموجودات الدائنة
-	429 225,13	52 ديون الإستثمارات
-	14 120 808,28	53 ديون المخزونات
	15 653 973,94	54 محجوزات للغير
	111 430 799,80	55 ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة
	21 315 711,30	56 ديون الإستغلال
	5 800 520,20	57 تسبيقات تجارية
		58 ديون مالية
168 751 038,65	168 751 038,65	المجموع (5)
		نتيجة الدورة
729 691 441,45	729 691 441,45	مجموع عام للخصوم

جدول الخصوم : 2009 .

س-1		س			الاصول	
المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	مؤنات	اهلاكات - مؤنات	المبلغ الاجمالي		
-	-	-	-	-	اصول غير جارية	
319 448 723,30	306 657 189,36	1 494 298 792,59	-	1 800 955 981,95	فارق الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي	
256 246 909,51	256 246 909,51	-	-	256 246 909,51	تثبيات مغفوية	
30 336 232,78	21 376 482,05	462 343 888,09	-	483 720 370,14	تثبيات عينية	
32 865 581,01	29 033 797,80	1 031 954 904,50	-	1 060 988 702,30	مجان	
6 513 247,98	8 703 806,61	-	-	8 703 806,61	تثبيات عينية أخرى	
-	-	-	-	-	تثبيات مالية	
-	-	-	-	-	تثبيات ممنوح امتيازها	
-	-	-	-	-	تثبيات يجري إنجازها	
-	-	-	-	-	سندات موضوعة موضع معادلة	
-	-	-	-	-	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها	
-	-	-	-	-	سندات أخرى مثبتة	
324 500,00	445 500,00	-	-	445 500,00	قروض واصل مالية أخرى غير جارية	
6 188 747,98	8 258 306,61	-	-	8 258 306,61	ضرائب موجلة على الاصل	
325 961 971,28	315 360 995,97	1 494 298 792,59	-	1 809 659 788,56	مجموع الاصل غير الجاري	
					اصول جارية	
135 511 181,03	90 988 525,32	-	-	90 988 525,32	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	
168 535 545,42	234 318 577,77	20 752 869,10	-	255 071 446,87	الزبائن	
74 364 566,72	148 649 744,41	20 752 869,10	-	169 402 613,51	المدينون الآخرون	
69 472 109,96	74 477 501,60	-	-	74 477 501,60	الضرائب وما شابهها	
24 698 868,74	11 191 331,76	-	-	11 191 331,76	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	
-	-	-	-	-	الأموال الموقوفة والاصل المالية الجارية الأخرى	
124 495 045,30	93 166 494,92	-	-	93 166 494,92	الخزينة	
428 541 771,75	418 473 598,01	20 752 869,10	-	439 226 467,11	مجموع الاصول الجارية	
754 503 743,03	733 834 593,98	1 515 051 661,69	-	2 248 886 255,67	المجموع العام للاصول	

جدول الاصول: 2010 -

س-1	س	الخصوم
		<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
		رأس مال تم إصداره
480 000 000,00	480 000 000,00	رأس مال غير مستعان به
-	-	علاوات واحتياطات مدمجة (1)
83 498 548,09	83 498 548,09	فوترق إعادة التقييم
14 221 797,79	14 221 797,79	فارق المعادلة (1)
-	-	نتيجة صافية / نتيجة صافية في حصة المجمع (1)
22 068 722,93	50 402 239,13	روس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
60 579 962,05-	38 511 239,12-	حصة الشركة المدمجة (1)
-	-	حصة ذوي الأقلية (1)
-	-	المجموع (1)
539 209 106,76	589 611 345,89	<u>الخصوم غير الجارية</u>
		قروض وديون مالية
-	-	ضرائب (موجلة ومرصود لها)
-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
46 667 147,69	43 887 659,59	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
46 667 147,69	43 887 659,59	<u>الخصوم الجارية</u>
		موردون وحسابات ملحقه
2 701 272,70	42 696 887,36	ضرائب
12 535 173,50	9 135 476,38	ديون أخرى
125 524 896,74	131 132 061,56	خزينة سلبية
7 196 996,59	7 196 996,59	
147 958 339,53	190 161 421,89	مجموع الخصوم الجارية (3)
733 834 593,98	823 660 427,37	مجموع عام للخصوم

جدول الخصوم: 2011-